مجلة دراسات إقليمية
https://regs.uomosul.edu.iq/

فلسفة الاخلاق والازمات الانسانية
دراسة في الابعاد الانسانية الدولية غزة انموذجا

د. طارق محمد طيب القصار
أستاذ مساعد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل/ العراق.
dr.alqassar@uomosul.edu.iq

معلومات الأرشفة
الاستلام: ٢٠٢٦/٤/٢٠
المراجعة: ٢٠٢٦/٥/١٥
القبول: ٢٠٢٦ /٦/٢٥
النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/٧/١

المراسلة
طارق محمد طيب القصار

الكلمات المفتاحية
فلسفة الاخلاق؛ الاخلاق الدولية؛ الازمات الإنسانية؛ الحرب على غزة.

الاقتباس
القصار، طارق. م. ط. (٢٠٢٦). فلسفة الاخلاق والازمات الإنسانية: دراسة في الابعاد الانسانية الدولية غزة انموذجا. مجلة دراسات إقليمية. ٢٠(٦٩). ١٤٥-١٧٦.
https://doi.org/10.33899/rsj.v20i69.62655

الملخص

فكرة البحث: يتناول البحث العلاقة الجوهرية بين فلسفة الأخلاق والأزمات الإنسانية في السياق الدولي، من خلال تحليل كيفية تشكل المنظومات الأخلاقية في استجابة المجتمع الدولي لتلك الأزمات. ينطلق من إشكالية محورية حول قدرة المنظومة الأخلاقية الفلسفية الراهنة على مواجهة تحديات الأزمات الإنسانية، حيث يكشف عن فجوة واضحة بين المبادئ المعلنة والواقع العملي، مما يبرز الحاجة إلى مراجعة فلسفية للمفاهيم الأخلاقية، خصوصًا فيما يتعلق بالمسؤولية الجماعية تجاه الفئات الضعيفة. وقد مثّلت حرب غزة نموذجًا تطبيقيا لاختبار هذه الإشكالية.

الهدف: يهدف البحث إلى تقييم فاعلية فلسفة الأخلاق في تفسير وتقويم استجابة المجتمع الدولي للأزمات، عبر حالة غزة التي تكشف التحديات الأخلاقية الراهنة.

المنهجية: اعتمد البحث مناهج متعددة: التحليلي لتفكيك المفاهيم، المقارن لمقارنة السلوك الدولي، ودراسة الحالة لاختبار المفاهيم عمليًا.

النتائج: أظهرت النتائج أن المدرسة الواقعية فسرت اضطراب النظام العالمي وهيمنة المصلحة الوطنية على حساب القيم الأخلاقية، وأن حرب غزة أبرزت الانتهاكات والمعايير المزدوجة التي تكرس سرديات الصراع المستقبلي. كما أوضحت الأمثلة التاريخية أن القوة وحدها غير كافية لحل الأزمات، وأن الدول التي تتجاهل الأخلاق قد تحقق مكاسب قصيرة الأجل لكنها تفقد الشرعية الدولية وتعرض أمنها للخطر.

الخلاصة: وتخلص الدراسة إلى أن الأخلاق ليست خيارًا ثانويًا بل ضرورة في السياسة الدولية، وأن المزج بين الواقعية والأخلاق هو السبيل الأمثل لتحقيق نظام أكثر عدالة واستقرارا. كما تؤكد أن الشرعية الدولية ترتبط بالالتزام الأخلاقي، وأن السلام المستدام يتطلب قيادة تجمع بين حسابات المصالح وروح العدالة، وأن مأساة غزة تكشف الحاجة إلى ضغط دولي فعّال لإقرار حقوق الفلسطينيين وبناء ميثاق أخلاقي عالمي ملزم يرسخ المساواة في الكرامة الإنسانية.

© *Authors, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)*

Regional Studies Journal
https://regs.uomosul.edu.iq/

The Philosophy of Ethics and Humanitarian Crises: The Gaza War as a Case Study of International Humanitarian Dimensions

Dr. Tariq M. Tayeb Alqassar
Assist. Lect./ college of Political Science/ University of Mosul/ Iraq.
dr.alqassar@uomosul.edu.iq

Article Information
Received: 20/4/2026
Revised: 15/5/2026
Accepted: 25/6/2026
Published: 1/7/2026

Corresponding
Tariq M. Tayeb Alqassar

Keywords
Philosophy of Ethics, International Ethics, Humanitarian Crises, War on Gaza.

Citation
Alqassar, T. M., T. (2026). The Philosophy of Ethics and Humanitarian Crises: The Gaza War as a Case Study of International Humanitarian Dimensions. Regional Studies Journal. 20(69).145-176. https://doi.org/10.33899/rsj.v20i69.62655

Abstract

Research Idea: *This research examines the fundamental relationship between moral philosophy and humanitarian crises in the international context by analyzing how ethical frameworks shape the international community's response to such crises. It is grounded in the central question of whether contemporary ethical thought is capable of aaddressing the challenges posed by humanitarian crises. The study highlights the gap between proclaimed moral principles and actual practice, underscoring the need for a philosophical reassessment of ethical concepts, particularly regarding collective responsibility toward vulnerable populations. The Gaza War serves as a case study for examining this issue.*

Objective: *The research aims to evaluate the effectiveness of moral philosophy in interpreting and assessing the international community's response to humanitarian crises through the case of Gaza, which reveals contemporary ethical challenges.*

Methodology: *The research employs multiple approaches, including analytical methods to deconstruct key concepts, comparative analysis to examine patterns of international behavior, and a case-study approach to test ethical concepts in practice.*

Results: *The findings indicate that realist theory explains the instability of the international system and the predominance of national interests over ethical values. The Gaza War exposed violations and double standards that reinforce future conflict narratives. Historical examples further demonstrate that power alone is insufficient to resolve crises and that states that disregard ethical considerations may achieve short-term gains but risk losing international legitimacy and undermining their own security.*

Conclusion: *The research concludes that ethics is not a secondary consideration but a necessity in international politics. Combining realism with ethical principles offers the most effective path toward a more just and stable international order. International legitimacy is closely linked to ethical commitment, while sustainable peace requires leadership that balances interests with justice. The Gaza tragedy also highlights the need for effective international pressure to secure Palestinian rights and for the development of a binding global ethical charter that affirms equality in human dignity.*

© Authors, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license *(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)*

مقدمة

كانت الدول ومازالت باختلاف مستويات قوتها ومكانتها في النظام الدولي تظهر القضايا الاخلاقية كركيزة في تبني سياساتها الخارجية وتأطير مبادراتها ومواقفها بالمعايير الاخلاقية، ولكن بالرغم من كل هذه التوجهات فلاتزال المعايير الاخلاقية مهمشة في السلوك الفعلي في الممارسة الدولية عندما يكون هنالك اختبار للقوة وللمصالح. أن جوهر السياسة الدولية يكمن في استخدام كل الوسائل ومن ضمنها القوة لتحقيق المصلحة، وتظهر الاخلاق الدولية في بعض الازمات والحروب بطريقة غير مؤثرة او حتى كواجهة مضللة للمصالح الاساسية والرئيسة للدول المهيمنة، وفي إطار الاخلاق الدولية هناك مدرستان فكريتان سعيتا لتحليل المعايير الاخلاقية في الممارسات الدولية: **الاولى** هي المدرسة الواقعية والتي تقدم المصالح على كل شيء، **والثانية** هي المدرسة الليبرالية والتي تؤكد على وحدة الاساس الاخلاقي بين المجتمعين المحلي والدولي، فالقيم والمعايير الاخلاقية لا تقتصر على المجتمعات المحلية بل تمتد لتشمل المجتمع الدولي بالدرجة نفسها .

لقد افرزت العديد من الممارسات والاحداث الدولية قناعة انه ليس هنالك مدونة اخلاقية دولية تعد الاساس في إطار تنفيذ السياسة الخارجية او ان تكون اساسا لضبط حدود القوة في الممارسة الدولية، حيث أنتجت الحروب والازمات الدولية المتكررة عدة احداث وممارسات تجاوز عدد كبير منها معايير الاخلاق او الضوابط التي صاغتها القوانين الدولية، ولم تكن هذه الانتهاكات مرتبطة بشكل النظام او مكانته في النظام الدولي، بقدر ما كانت الممارسات انعكاسا لتحقيق اهداف ومصالح ذاتية، حيث اخفق التدخل الدولي في سلسلة من الازمات الانسانية (الازمة الصومالية، الازمة البوسنية، ازمة كوسوفو، الازمة الليبية، الازمة السورية وغيرها) وقاد الى ظهور اراء وقناعات ترى ان الاعمال التي تبدو في ظاهرها انسانية ماهي الا غطاء لبعض الدول لتحقيق مصالحها الخاصة تحت مسمى نشر الاخلاق الدولية أو حمايتها. وقد كانت الممارسات (الاسرائيلية) ولازالت جزءا من هذا التكييف في استخدامها للقوة في حروبها وهو ما اردنا تطبيقه على الحرب في غزة ٢٠٢٣.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل فاعلية فلسفة الأخلاق في تفسير وتقويم استجابة المجتمع الدولي للأزمات الإنسانية، من خلال دراسة حالة غزة كنموذج كاشف للتحديات الأخلاقية الراهنة. كما يسعى إلى توضيح العلاقة بين الأخلاق والعلاقات الدولية، ورصد مظاهر المعايير المزدوجة، وتقديم إطار تحليلي يدمج الفلسفة والأبعاد الإنسانية لفهم طبيعة الأزمات الدولية وتداعياتها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إبراز التداخل بين الأبعاد الأخلاقية والإنسانية والسياسية في الأزمات الدولية المعاصرة، وسد فجوة معرفية في الأدبيات العربية والدولية عبر مقاربة معيارية تربط بين الفلسفة

والأخلاق والدراسات الدولية. كما يساهم عمليًا في تعزيز النقاش حول مسؤولية المجتمع الدولي في حماية المدنيين، وتقديم إطار تحليلي لتقييم السياسات الدولية تجاه الأزمات الإنسانية، مع اعتماد أزمة غزة كنموذج تطبيقي لفهم حدود الالتزام الأخلاقي.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التناقض الموجود في النظام الدولي بين الالتزام الاخلاقي الذي اقرته المواثيق الدولية وحقوق الانسان وبين الممارسات البراغماتية للدول الفاعلة اثناء الازمات الانسانية، فغالبا ما تخضع الاستجابة الدولية لتلك الازمات لحسابات المصلحة والتوازنات السياسية بشكل يؤدي الى حالات انتقائية اخلاقية، ومحدودية فاعلية المنظومة الاخلاقية الدولية امام اعتبارات الواقعية السياسة، وهو ما يقودنا الى التساؤلات الأتية :

- الى اي مدى ساهمت الفلسفة الاخلاقية في توجيه سلوك الدول في التعامل مع الازمات الانسانية ؟
- هل هنالك التزام حقيقي بهذه الفلسفات ام ان توظيفها يتم بشكل انتقائي ؟
- الى اي مدى تعاني الممارسات الدولية من وجود انفصام بنيوي بين الخطاب الاخلاقي العالمي والممارسة الدولية ؟.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها انه كلما تراجعت المقاربات الأخلاقية في التعامل مع الازمات الانسانية لصالح الواقعية السياسية في العلاقات الدولية، زادت حدة الأزمات الإنسانية وتحولت من قضايا حماية للمدنيين الى أدوات للصراع والمساومة الدولية. وقد كشفت الحرب على غزة عن ازدواجية المعايير بطريقة ترفع من شأن المصلحة الجيوسياسية ومفهوم (حق الدفاع عن النفس) للطرف القوي على حساب القيم الانسانية والمعايير الاخلاقية

منهجية البحث: تطلب البحث استخدام المناهج الاتية:

١- المنهج التحليلي: تفكيك المفاهيم الخاصة بالبحث، وتحليل الطروحات الفلسفية للنظريات

٢- منهج دراسة الحالة: دراسة غزة كنموذج للازمات

٣- المنهج المقارن: مقارنة السلوك الدولي في التعامل مع الاحداث الدولية

هيكلية البحث:

لغرض تقديم رؤية متكاملة للموضوع فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسين تناول الاول الإطار الفلسفي للأخلاق الدولية من خلال تعريف الاخلاق الانسانية بين إطار الحرب العادلة وحقوق الانسان ومكانة الأخلاق الدولية في نظريات العلاقات الدولية. اما المبحث الثاني فقد تناول مظاهر الازمة الانسانية في غزة وتحديات الالتزام بالأخلاق الدولية.

المبحث الاول

الاخلاق الدولية بين التأصيل المفاهيمي والتأطير النظري

يعد الإطار الفلسفي للأخلاق الدولية أحد المفاهيم التحليلية لممارسات الدول في علاقاتها الخارجية في وقت السلم او الحرب، فهي تبحث فيما يجب ان يكون عليه سلوك الفاعلين في إطار اخلاقي بعيدا عن المصالح المحددة والضيقة مقارنة بالسلوك الفعلي، وسنتناول في هذا المبحث ماهية الاخلاق الدولية وكيف تنظر نظريات العلاقات الدولية للأخلاق الدولية في إطار الممارسة والتحليل.

المطلب الاول: التأصيل المفاهيمي

تعد الاخلاق أحد الفروع الاساسية للفلسفة من خلال تركيزها على المبادئ الاخلاقية التي توجه السلوك البشري، فهي تدرس القيم والمعايير التي توجه السلوك والقرارات والاحكام من خلال السعي نحو حالة مثالية قائمة على الخير والسعادة. ومن خلال التجارب الدولية فان المشكلة الاساسية تكمن في وجود فجوة كبيرة في الاخلاقية القانونية في إطار ممارسة العلاقات الدولية، وهي تظهر بشكل أكبر عند تعارض المصالح وتباينها، ولقد عرفت الاخلاق الدولية بمفاهيم متعددة ركزت على مجموعة المعايير التي تُقيّد وتؤثر على العلاقات والسلوكيات بين الفاعلين الدوليين في المجتمع الدولي. من خلال الاشارة إلى المبادئ الأخلاقية والقواعد التي ينبغي على الدول الالتزام بها عند ممارسة الشؤون والأنشطة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية. وهي التطبيق المحدد للقيم العالمية والآراء الأخلاقية المعترف بها من قبل مختلف الدول في الشؤون الدولية، كما تعرف بانها المعاني التي تؤطر وتفسر ما يحيط بنا من ظروف في علاقاتنا عبر العالم افرادا ومجتمعات ودولا ومنظمات (الليثي، ٢٠٢٣، ٢٥٩).

وتتسم الأخلاق الدولية بطابع عابر للحدود، فهي تتناول أخلاقية العلاقات بين الدول بصفتها جهات فاعلة جماعية. ان اي حدث عالمي قد يتطور من خلال النقاش الى مواقف تعكس محاولة الدول الى التبرير الاخلاقي للحدث، وهي بالتالي تحاول ان تستند في تفسيرها على المعايير الانسانية في تحليل تلك الاحداث سواء اقتربت من هذا التحديد او ابتعدت، وغالبا ما تعكس المواقف الجماعية المتفق عليها معيارا اخلاقيا كنبذ الحرب والعمليات الارهابية على سبيل المثال، كما ان انتهاك المعايير الاخلاقية على مستوى سياسة الدولة يؤدي الى تراجع قيمة تلك المعايير الاخلاقية، وقد ينعكس سلوك الدولة الخارجي على الداخل بطريقة غير مباشرة (Amstutz, 2025, 16-17).

ودون الخوض في الخطاب الديني الذي ارسى الكثير من القواعد الاخلاقية فان ما يمكن قوله ان هذا الخطاب لم يكن قادرا في كثير من الفترات التاريخية على تنفيذ وتطبيق سياسة اخلاقية يتم الالتزام بها من قبل الجميع للاختلاف العقائدي، وفي كل حرب نجد اتهامات متبادلة بين الاطراف تتعلق اضافة

للانتهاكات القانونية فان هنالك عدم التزام بالقيم الاخلاقية لإدارة شؤون الصراع، كما شكلت قاعدة العدو / الصديق مساحة واسعة للدول في تطبيق وتنفيذ التزاماتها الاخلاقية ليس في إطار ممارستها هي وحدها لا بل في ايجاد مبرر للأصدقاء امام اي سلوك او فعل يتعرض لانتقاد بسبب انتهاكه للمعايير الاخلاقية ومهاجمة الطرف الخر في نفس السلوك والممارسة، وبالتالي اصبحت المعايير الاخلاقية تعتمد على مبدأ الصداقة والعداوة اكثر من كونها معايير ثابتة (شميث، ٢٠١٧، ٧٨-٧٩).

ان علم الاخلاق الدولي يختص بدراسة التقييم الاخلاقي للفعل على مستوى العلاقات الدولية ودراسة الاخلاق الدولية من منظور فلسفي، وبما ان الدولة تعد أحد الفاعلين الرئيسين في المجتمع الدولي فان هذا العلم ارتبط ارتباطا وثيقا بمجالات مجاورة مثل فلسفة القانون وفلسفة السياسة والتي تستكشف القانون والعدالة في سلوك الدولة في محيطها الخارجي. حيث يشير علم الأخلاق الدولية إلى دراسة وتطبيق المبادئ والقواعد والمعايير الأخلاقية في السياق العالمي، ليشمل القضايا الأخلاقية التي تبرز في العلاقات الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان، والاستدامة البيئية، والعدالة العالمية، وقواعد الحرب فهي مرتبطة بما افرزته قواعد القانون الدولي وقواعد القانون الانساني من التزامات، ويسعى علم الأخلاق الدولية إلى معالجة الأبعاد الأخلاقية للتفاعلات العالمية، وتوجيه سلوك الدول والمنظمات الدولية والشركات والأفراد عبر الحدود لتحقيق نوع من الصفة المثالية في هذه التفاعلات (Rahdan, 2014, 234).

وعند دراستنا لمفهوم الأخلاق الدولية ينبغي علينا ان نميز بين الأخلاق المعيارية والأخلاق التطبيقية. فمن منظور الأخلاق المعيارية، تعنى الأخلاق الدولية بدراسة المبادئ والقيم الأخلاقية التي ينبغي اتباعها في إدارة الشؤون الدولية، ومن منظور الأخلاق التطبيقية، تناقش كيفية حل المعضلات والنزاعات الأخلاقية في القضايا الدولية، كما ان هنالك العديد من المصطلحات والمفاهيم المتداخلة مع مفهوم الاخلاق الدولية والتي يمكن تحديدها بالشكل الاتي:

١- **القيم الدولية:** وتتحدد هذه القيم بمجموعة المبادئ العامة المشتركة في المجتمع الدولي كقيم العدالة والحرية والسلام وغالبا ما يكون استخدامها في إطار الخطاب الدبلوماسي وهي تشكل الاساس الفكري للأخلاق الدولية لكنها أكثر عمومية منها (Evans, 2016, 6).

٢- **المعايير الدولية:** تعد هذه المعايير قواعد سلوكية يتم الاتفاق عليها من خلال اتفاقيات دولية او ممارسات دولية وغالبا ما يكون استخدامها ضمن المنظمات الدولية والعلاقات الدبلوماسية بين الدول، وفي هذه الحالة يتم تحويل الاخلاق الدولية من مفهوم الى انماط سلوك يكون قاعدة للتعامل بين الدول، وما يميزها هي ان استخدامها وتطبيقها لا يذهب للبعد الاخلاقي الكامل في سلوك الدول (Vranes, 2006, 396-397).

٣- **الشرعية الدولية:** رغم عدم وجود اتفاق على تحديد تعريف لهذا المصطلح الا انه يمكن القول ان مصطلح الشرعية الدولية يشير الى تطابق او توافق الممارسة الدولية وعلاقات الدول بعضها مع البعض الاخر مع قواعد القانون الدولي والاتفاقيات والاعراف الدولية، فالشرعية الدولية تستند على ما هو قانوني والذي هو نتاج لتضمين الاخلاق الدولية في قواعده، ولهذا تستخدم الاخلاق الدولية كتبرير تطبيق الشرعية الدولية ونقطة الاختلاف ان الشرعية الدولية ترتبط بالقبول الدولي وليس بالأخلاق الدولية بصورة عامة (سرحان، ١٩٩٣، ٩).

٤- **القانون الدولي:** وهو مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم علاقات الدول وسلوكها فيما بينها وكذلك الاشخاص الاعتباريين المعترف بهم كالمنظمات الدولية، ويختص القانون الدولي في الكثير من القضايا الدولية مثل حقوق الانسان ونزع السلاح واللاجئين والهجرة في مجالات مختلفة تنظم التعاون والصراع بين الدول من خلال مجموعة من القواعد المتفق عليها .ويوفر القانون الدولي الجانب الملزم لعدد من القواعد الاخلاقية وليس جميعها كون القانون الدولي يلزم الدول بما وقعت واتفقت عليه، وبالتالي فان اوجه الاختلاف الرئيسية بين القانون الدولي والاخلاق الدولية ان القانون الدولي ملزم رسميا بينما الاخلاق قد تكون غير ملزمة ويخضع تطبيقها لإرادة الدولة. اما القانون الدولي الانساني فهو يجسد الابعاد الاخلاقية للحرب ويقتصر تطبيقه اثناء النزاعات المسلحة ونتائجها (أبو هيف، ١٩٧٢، ٨).

٥- **الواقعية السياسية:** تقوم العلاقات الدولية على احتمالات الصراع بين الفواعل الدولية، والتي قد تقود الى صراعات متعددة، وبالتالي فان النظام الدولي في الغالب محكوم بدول تسعى من اجل مصلحتها وزيادة قوتها وبالتالي يكون الصراع متجذرا ومتكررا في التاريخ الانساني كجزء من الحياة اليومية، وعندما تندفع الدول وراء مصلحتها وزيادة قوتها فإنها تندفع لتحقيق تلك الاهداف بلا وعي اخلاقي، وبالتالي متى ما اتجهت السياسة لتجاهل القيمة الانسانية فإنها تتحول الى اداة للقمع والهيمنة (دن، ٢٠٠٤، ٢٢٦-٢٢٧).

ان ابرز مجال لاختبار مفهوم الاخلاق الدولية وفلسفة تطبيقها في العلاقات والممارسات الدولية يكمن في تفسير مصطلح الحرب العادلة، فالمصطلح يجمع متناقضين فالعدالة تشير الى كل ما هو اخلاقي، والحرب هي مفهوم يخضع للتفسير الأخلاقي. ان الدول دائما ما تبرر سلوكها في استخدام القوة ضمن مبادئ ومعايير اخلاقية تتطابق مع المواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي والاخلاق الدولية، لكن هذه الممارسات دائما ما يتم تعرضها لكثير من الانتقادات والتشكيك كونها في الغالب تعبر عن تنفيذ لمصلحة وطنية او لزيادة القوة والهيمنة . فضلا عن ان فكرة الحرب العادلة لها تاريخ عريق يمتد لقرون

عديدة، فقد وضح ارسطو في كتاب السياسة بان الحرب تعد عادلة إذا تم شنها للدفاع عن الدولة وضد الدول البربرية، كما ان شيشرون يرى ان الحرب يمكن تبريرها إذا شنت لصد اعتداء ومعاقبة الدولة المعتدية. وذهب اوغسطين ابعد من ذلك عندما اجاز الحرب للدفاع عن الابرياء ضد المعتدين، اما غروتيوس فانه يرى انه لا يمكن تبرير الحرب الا اذا كانت تدافع عن القانون وتعيد انتاج العدالة (فيشر، ٢٠١٤، ١٠٥-١٠٦).

ان الفكرة الاساسية للحرب العادلة في محاولة ايجاد توازن بين ضرورة حماية المجتمع والحد من استخدام القوة العسكرية، وتميل اغلب القرارات الخاصة بتبرير الحرب العادلة اما الى تفضيل الدفاع عن سيادة الدولة او للدفاع عن حقوق الانسان، وبالتالي تكمن الاهمية الاخلاقية للحرب العادلة في قدرتها على تبرير القيود المعيارية للعمل العسكري وصياغة اسس خاصة للتقييم الاخلاقي والقانوني لظاهرة الحرب، لكن النزاعات المسلحة والحروب المستمرة تثير مجموعة من التساؤلات:

- من يملك صلاحية تحديد عدالة الحرب.
- هل يتوافق مصطلح الحرب العادلة مع الفلسفة الاخلاقية في ادارة الازمات الانسانية الدولية.

لمحاولة الاجابة فان هنالك مجموعة مبادئ تحدد متى يمكن اللجوء الى الحرب (فيشر، ٢٠١٤، ١٠٧):

١- يجب ان تشن الحرب لأسباب عادلة بوجود سبب مشروع، ولغرض مبرر اخلاقيا.

٢- يجب ان تشن الحرب وفقا للغرض العادل المحدد وان تعبر عن نوايا حسنة وصحيحة.

٣- لا يجوز شن الحرب الا من قبل سلطة شرعية.

٤- يجب ان تكون الحرب هي الوسيلة الاخيرة لحل المشاكل المطروحة، ويجب ان يكون العبء المتوقع للحرب متناسبا مع أهدافها العملية.

٥- يجب ان يتمتع السكان المدنيون بحق عدم انتهاك حرماتهم اثناء النزاع.

٦- لا يجوز استخدام العنف المفرط ضد العدو بما لا يتناسب مع الفعل والاهداف.

ان العنصر الاهم في اخلاقيات الحرب العادلة هو ضرورة تناسب الضرر مع الفعل، مما يعني ضرورة تبرير رد الفعل قياسا بالضرر وهي تتضمن احكام الضرورة والتناسب من خلال موازنة الاضرار الناجمة والتهديدات التي تم تجنبها، فضلا عن مبدأ التمييز بين ما هو مدني وما هو عسكري وحتى في إطار استهداف الاهداف العسكرية فان التناسب يقتضي الموازنة بين الفوائد والخسائر، وقد اثيرت قضية اخلاقية في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ فيما يسمى بعملية طريق الموت عندما دمرت القوات الامريكية فرقا عراقية مدرعة منسحبة واستهداف الجنود العراقيين وهم في حالة ضعف، لكونهم كانوا اشبه بالمدنيين الغير قادرين عن الدفاع عن انفسهم، وبالتالي فان فهم مبدا التناسب بهذه الطريقة معناه انه

يتعين على القادة العسكريين اختيار الاستراتيجيات العسكرية وتخطيط العمليات لتحقيق النصر باقل قدر ممكن من الخسائر في الارواح، ان هنالك بعض الدول التي تحاول تبرير انتهاكاتها للقواعد الاخلاقية الدولية من خلال محاولة تسويق حالة الاستثناء وكيف يتم نزع الصفة الانسانية عن الضحية لتبرير التجاوز، ومن ابرز الحالات التي تستند اليها الدول في تبريرها هي (Williams, 2006, 309-320):

١-**تهديد بقاء الدولة:** عندما تتعرض الدولة لخطر استمرار وجودها كما بررت الصين استخدامها للقوة في ساحة تيان ان مين عام ١٩٨٩. ولازالت الولايات المتحدة تعد ما جرى بانه انتهاك لحقوق الانسان في كل مرة تحاول بها مساومة الحكومة الصينية على مواقف معينة، ونفس الشيء تفعل اسرائيل في مواجهة اي انتقاد لاستخدامها المفرط للقوة.

٢-**حالة الضرورة القصوى:** وهو مفهوم وضعه ميشال والز وقد برر فيه ان الخطر الكارثي قد يدفع الدول الى تجاوز عدد من القيود الاخلاقية لمنع كارثة أكبر، كما فعلت الولايات المتحدة بتبريرها في استخدام السلاح النووي في الحرب العالمية الثانية.

٣-**الامن القومي والامننة:** فالتهديد الامني الاستثنائي يدفع الحكومات الى اجراءات غير اعتيادية، فلقد بررت روسيا الاتحادية تدخلها العسكري في اوكرانيا عام ٢٠٢٢ لاعتبارات الامن القومي وفي المقابل اعتبرت الدول الغربية هذا الفعل بانه انتهاك لميثاق الامم المتحدة وللسيادة الاوكرانية.

٤-**حالات الطوارئ والكوارث:** تقوم الدول في الكثير من الحالات اثناء الكوارث بتعليق تطبيق القوانين واعلان حالة الطوارئ للمحافظة على النظام العام وقد يشمل هذا حتى انتهاك الخصوصيات عبر برامج التجسس والتنصت على المكالمات.

يمكن القول ان السياسة الدولية تعمل وفق جدلية مستمرة بين الضرورات الامنية والالتزام الاخلاقي حسب ما تعلنه لكن هنالك حقيقة اخرى وهي ان الدول تسير لتطبيق تلك المعايير مدفوعة بعاملين هما مدى تحقيق هذه القواعد لمصلحتها الوطنية، ومدى تحقيقها لزيادة قوتها ونفوذها في البيئة الدولية، واذا كان البعض يتحدث عن وجود حالات استثناء للدول الصغيرة مثلا فان التجارب الدولية نفسها اثبتت ان تلك الدول ممكن ان تقوم بسياسات وانتهاكات للقواعد الاخلاقية بحثا عن المصلحة والقوة فلقد اتهمت الامارات العربية المتحدة بممارسة انتهاكات في السودان، وبالتأكيد فان التوسع في فهم حالات التطبيق في البيئة الدولية تتطلب فهم كيف تفسر نظريات العلاقات الدولية للقواعد الاخلاقية وهو ما سنوضحه في المطلب القادم .

المطلب الثاني: التأصيل النظري لمفهوم الاخلاق الدولية في إطار نظريات العلاقات الدولية

لا يمكن لأي تحليل للعلاقات الدولية ان يتجاهل القيم المعيارية (السلام، الحرب، العدالة، الحرية، المصالح، القوة) والتي بدونها يصعب فهم دوافع وسلوك الفاعلين الدوليين، وفي إطار هذا التفسير تفاوتت نظريات العلاقات الدولية في تفسيرها لفلسفة الاخلاق في إطار الممارسة الدولية، ويختلف هذا التفسير بناءً على تحليل النظرية للطبيعة البشرية وهيكل النظام الدولي وكذلك الهدف من السياسة الخارجية، وفي إطار الدراسات الخاصة بالجانب الاخلاقي يمكن تقسيم الابعاد الاخلاقية في نظريات العلاقات الدولية الى ثلاثة ابعاد (Finnemore, 1996, 85-90):

اولا: النزعة الاخلاقية القوية: وهذه النزعة تعطي الاولوية للمساعي الاخلاقية وتضع المصالح والقوة بالدرجة الثانية بعد تحقيق الاهداف الاخلاقية، وتجادل بان السعي وراء المصالح والسلطة لا قيمة له الا بوجود القيود الاخلاقية وان العدالة تسمو فوق المصالح.

ثانيا: النزعة الاخلاقية الضعيفة: وهي تمنح الاولوية للسعي لتحقيق المصالح والسلطة، حيث تتراجع الاخلاق امام تحقيق المصالح وزيادة القوة وهي تستند الى العدمية الاخلاقية التي تؤكد على ان القوة هي الاخلاق وان المصالح هي الاخلاق ففي كتاب السياسة بين الامم لمورجنثاو يؤكد على ان المصالح تسيطر على العقل وبالتالي تكون الصراعات حتمية.

ثالثا: النزعة الاخلاقية الجديدة: وتتخذ هذه النزعة من المجتمع الدولي نقطة انطلاق لها، من خلال خلق معرفة مشتركة بالعالم من منظور ذو عقلية مستقلة وامكانية الترابط بين الدول وانشاء مؤسسات دولية تحقق التعاون الدولي.

ان هذه الابعاد الثلاث تقدم لنا اتجاهات التفاعل مع القيم الاخلاقية في إطار المجتمع الدولي والتي يمكن تحديدها من خلال التأصيل النظري لمفهوم الاخلاق الدولية في نظريتين هما النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية.

اولا: النظرية الواقعية (الكلاسيكية والجديدة)

يعد الواقعيون السياسة الدولية بانها صراع مستمر على السلطة بين الدول، ومن ثم فان الدول يجب ان تكون دائما في حالة استعداد للحرب، وان هذه الحالة ستخلق حالة من الفوضى تجعل الدول تندفع لتعبئة أكبر قدر من مواردها لامتلاك القوة حفاظا على امنها، وبالتالي تستند المصلحة الوطنية للدولة في البقاء بمستوى من القوة يمكنها من البقاء والاستمرار، وان التحالفات وتحقيق التوازن بالقوة هي من تشعر الدول بالأمان، وبالتالي يرفض الواقعيون ان يعهد بضمان امنهم الى المؤسسات الدولية (جيراردیسوا، ٢٠١٤، ٥٩-٦١).

ان افكار هذه النظرية تستمد جذورها من افكار ثيوسيدس والذي وضع اربع افتراضات اساسية هي (باوتشر، ٢٠١٣، ١٤٣-١٤٤):

١- ان الدولة تمثل القوة وهي اللاعب الاساسي في الحرب وفي السياسة.

٢- ان يكون قرار الدول واحدا؛ فمتى ما تم اتخاذ قرار بالذهاب للحرب او الاستسلام فان على الدولة ان تتكلم بصوت واحد.

٣- ان صناع القرار عقلانيين وهم يصنعون قراراتهم من خلال الموازنة بين نقاط القوة والضعف في الخيارات المتاحة مقابل الهدف الذي يسعون لتحقيقه.

٤- ان الدولة تحتاج لحماية امنها وان زيادة الامن يرتبط بزيادة قوتها الوطنية وبناء قدراتها الاقتصادية.

وقد ساهمت كتابات ميكيافيلي وتوماس هوبز وهورجنثاو في صياغة افكار هذه المدرسة حيث امنوا، بان الشعوب كلها تسعى غريزيا الى امتلاك القوة، وان التخلص من هذا الاندفاع غير ممكن، وبما ان السياسة الدولية حافظت على حالة الحرب بحثا عن المصالح وزيادتها فبناء عليه تكون القوة هي اساس العلاقات الدولية.

وينظر الواقعيون الى العالم على انه لعبة محصلتها صفر، حيث تكون منفعة دولة ما خسارة لدولة اخرى ونتيجة لذلك يصبح تعظيم القوة وتعزيز الامن هو الاهم، وبالتأكيد فان بمثل هذا التفسير تعد جميع الافعال التي تنطلق من تحقيق المصلحة والحفاظ على القوة بانها حالة ضرورة، وبالتالي لا يترك هذا التحليل مجالا للاختيار بين ما هو اخلاقي وما هو غير اخلاقي، ولهذا فان الواقعيين لا يرون إمكانيات الفعل الأخلاقي. ان هذا التشكيك ينبع من تقييمهم للطبيعة البشرية وملاحظتهم للحياة السياسية نفسها. ووفقا للنظرية الواقعية، تنطوي الطبيعة البشرية على نزعة مهيمنة وهي إرادة القوة، تتضافر هذه الإرادة في المجتمع الدولي مع غياب سلطة مركزية وآليات إنفاذ فعالة لتخلق معضلة أمنية دائمة وهي عدم الشعور بالأمان. وبالتالي وفي ظل هذه البيئة فان الدول لن تتصرف وفق اخلاقها او المعايير الاخلاقية، بل ستندفع باتجاه تحقيق مصالحها وزيادة قوتها لأنها الشيء الوحيد الذي يشعرها بالأمان (توفيق، ٢٠١٧، ١٨٤).

ان الخطاب الاخلاقي في العلاقات الدولية حسب المدرسة الواقعية هو خطاب غير حقيقي، لان الدول تدافع ظاهريا عن الاخلاق والعدالة لكنها تسعى بشكل حقيقي نحو تحقيق مصالحها وزيادة قوتها، كما ان رجال السياسة يحاولون امام الراي العام كسب التعاطف والدعم وايضا لإثبات الشرعية الاخلاقية لقراراتهم وصنع صورة ايجابية لكل قراراتهم من خلال تأطيرها بأهداف اخلاقية ايجابية. ووفقا للواقعية السياسية، لا تنطبق المبادئ الاخلاقية العالمية على افعال الدولة، حيث ترى النظرية ان نشاط الدولة يقوم على اخلاقيات المسؤولية وليس على اساس اخلاقيات القناعة، وترفض الواقعية السياسية حق اي امة في وضع قانون اخلاقي عالمي يقبله الجميع والربط بين اخلاق اي امة معينة والقوانين الاخلاقية العالمية.

ومع اقرارها بالأهمية الاخلاقية للعمل السياسي ترى ايضا ان هنالك توتر حتمي بين الواجب الاخلاقي ومتطلبات العمل السياسي الناجح، ان العالم اليوم يتميز بوجود مصالح متضاربة ونتيجة لذلك تتزايد الصراعات وعلى هذا الاساس يرى الواقعيون انه لا يمكن الالتزام بالمبادئ الاخلاقية التزاما كاملا، ولكن يمكن الاقتراب منها من خلال توازن المصالح والذي هو في الاساس توازن مؤقت. وبالتالي فان الواقعيون يرون ان الخطاب الاخلاقي في العلاقات الدولية هو خطاب يأخذ الجانب الشكلي أكثر من التطبيق الفعلي فالدول تدافع ظاهريا عن الاخلاق والعدالة، لكنها تسعى وراء قوتها ومصالحها.

ثانيا: النظرية الليبرالية

تعد النظرية الليبرالية احد المدارس الفكرية الرئيسة في العلاقات الدولية، وقد مثل تكوينها ونشأتها وتطورها احد المساهمات المهمة في بناء نظريات العلاقات الدولية، وتركز هذه النظرية على دور الافراد (صناع قرار) العقلانيين، وهي تبني تطوير العلاقات الدولية على اساسه، وتؤمن الليبرالية بان الطبيعة البشرية خيرة بطبيعتها وقابلة للتطوير، وان الحرية الفردية تعد المحرك الاساسي لأي تغيير، ولليبرالية تاريخ طويل يمكننا تتبع جذورها الفكرية في كتابات سقراط وافلاطون وارسطو، اما في العصر الحديث لقد انطلقت النظرية من الافكار المثالية والاخلاقية للمفكر ايمانوئيل كانط والذي كان له الدور الرئيس في تأسيسها حيث اعتقد ان الفرد ليس وسيلة بل هو غاية فالإنسان حر وقادر على سن القوانين التي تنظم سلوكه، وهذه النظرة الايجابية للحرية الفردية هي الركيزة الاساسية للفلسفة السياسية الدولية حسب وجهة نظره . ويرى كانط ان الخسائر الفادحة الناجمة عن الحروب بين الدول وتطور المجتمع المدني والعقل البشري كلها ستؤدي في نهاية المطاف الى الانتقال من حالة الطبيعة لدى هوبس الى حالة القانون وبالتالي يتحقق السلام الدائم (بورتشيل وآخرون، ٢٠١٤، ١٩٨-٢٠٠).

ان النظرية الليبرالية لا تؤمن بمقولة ان الشر المتأصل في الطبيعة البشرية وهو السبب الجذري للصراع والحرب بين الامم حيث يرى انصار هذا المذهب ان الحروب لا تندلع لان البشرية تفتقر الى مفهوم المجتمع الدولي بل لان نقص المعرفة يمنع ادراكها، وبالتالي فان الحالة الاخلاقية تحتاج الى وجود تعريف لها لكي يدركه الجميع، وهذا هو الفرق بين النظم الديمقراطية والنظم الغير ديمقراطية، وبالتي اكدت النظرية على ان قوة القانون الدولي وحدها هي التي ستحقق السلام، وتجسدت هذه الافكار بالنقاط الـ١٤ التي طرحها الرئيس الامريكي ويدرو ويلسن كإطار اساسي لبناء سلام عالمي، حيث كانت اول دعوة عالمية لاستبدال نظام توازن القوى بمبدأ الامن الجماعي، فالحرب لدى رواد النظرية ما كانت ستحدث لو لم تتجاهل الدول مبادئ الاخلاق والقانون الدولي، ولم تمنع المثالية التي صيغت بها كل دعوات المذهب الليبرالي العالم من الذهاب للحرب مرة ثانية، وتأسيسا على ما ذهب اليه كانط والمثالية في افكار ويلسن اعيد طرح فكرة كانط (السلام الدائم) الى فكرة السلام الديمقراطي بعد الحرب الباردة وكفرضية حول نماذج الامن الدولي حيث تتلخص فكرة السلام الديمقراطي بالاتي (Steans & Others, 2010, 91-94):

١. ان الدول الديمقراطية نادرا ما تتصادم او لا تتصادم ابدا.
٢. من غير المرجح ان تستخدم القوة او تهدد الدول بعضها البعض الاخر
٣. النزاعات تقع بين الدول الاستبدادية.

في الجانب الاخلاقي تقوم الليبرالية على فكرة تستند الى ان تطبيق العقل والاخلاق العالمية على العلاقات الدولية يمكن ان يؤدي الى عالم منظم ومتعاون وعادل، وان الفوضى والحرب بالإمكان السيطرة عليهما عن طريق اجراء اصلاحات مؤسسية من خلال المنظمات الدولي والقانون الدولي، ويرى انصار النظرية أن العلاقة بين السياسة والاخلاق تعتمد على النظام السياسي؛ ففي الدول ذات الانظمة المعادية للديمقراطية ينتشر العنف غير المشروع والارهاب واساءة استخدام السلطة والبيروقراطية وتنفصل السياسة عن الاخلاق، وعلى النقيض من ذلك ففي النظام الديمقراطي تمارس الدولة سياستها الخارجية بضوابط فرضها الدستور مسترشدة بالقيم الاخلاقية والانسانية وملتزمة بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني(الياس، ٢٠١٦، ٩٩).

ويرى الليبراليون ان النظرية هي سمة مميزة للديمقراطية الحديثة من خلال عالمية استخدام مصطلح الليبرالية لوصف الدول التي تتمتع بانتخابات حرة وسيادة القانون وحماية الحريات المدنية، كما يرون ان الاساس الذي تقوم عليه النظرية هو اساس اخلاقي، فالنظم الديكتاتورية لا تستطيع حماية حرية افرادها ولا ان تكون سياستها الخارجية بنفس هذا التوجه وبهذا يكون القلق الاساسي في توجهات الدولة التي تتميز بالتهور وبعدها عن القيم الاخلاقية وبعيدة عن القيم الليبرالية (نائب، ٢٠١٨، ٧٨).

كما تؤكد الليبرالية بان القانون الدولي والاتفاقيات الدولية والمنظمات الدولية تعمل كلها لإنشاء نظام دولي لتحقيق اهداف اخلاقية مشتركة وتمنح بموجبها جميع الدول صوتا في المجتمع الدولي. كما ان انتشار التجارة الحرة هو بفضل الدول الليبرالية القوية والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وغيرها الذين ساهموا في خلق نظام اقتصادي دولي قائم على السوق المفتوحة، ويتميز هذا النظام الاعتمادية والشمولية والتجانس من اجل تحقيق أكبر قدر من الفوائد وهي كلها اهداف ذات طابع اخلاقي. وبحسب النظرية الليبرالية فهناك مجموعة من المعايير، وهذه المعايير تدعم التعاون، والقانون الدولي، وحقوق الانسان، والديمقراطية، وسيادة القانون. وعندما تقوم الدولة باي سلوك او عمل يخالف هذه المعايير فإنها تتحمل انواعا مختلفة من التكاليف نتيجة هذا السلوك، وقد تكون هذه التكلفة مباشرة من خلال قيام المنظمات بفرض قرارات فورية (توفيق، ٢٠٢٢، ١٥٣–١٥٥). ويمكن تحديد البعد الاخلاقي وفلسفة الاخلاق في النظرية الليبرالية بالاتي (Meiser, 2017, 23-27):

١. **الحد من السلطة كقيمة اخلاقية:** فمن غير العدالة ان تملك الدولة سلطة غير خاضعة المساءلة في توجيه شؤونها الداخلية والخارجية لان هذا ما سيقود الى تفرد صانع القرار بإدارة توجه الدولة بدون رقابة او محاسبة وبالتالي لن يكون هنالك كوابح لهذه السلوك.

٢. **اعتبار الحروب التوسعية مرفوضة اخلاقيا** لتجاوزها كل المعايير الاخلاقية في النظام الدولي.

٣. **مبدأ حق تقرير المصير من مبادئ الليبرالية الاخلاقية**، وبالتالي هي ترفض انظمة الاحتلال والعمل لتنفيذ قرارات تحترم اختيار الشعوب.

٤. ان القانون الدولي والمنظمات الدولية ومبادئ حقوق الانسان ليست مجرد اليات عملية للتعاون، بل هي ايضا اداة لتنفيذ القيم الليبرالية اخلاقيا على المستوى العالمي فهي تحد من استخدام القوة وتحمي الافراد.

٥. تشجيع التجارة الحرة عبر إطار دولي، يتم طرحه وممارسته كآلية اخلاقية لأنها تقلل الحوافز للحروب لأنها تضر بالمصالح الاقتصادية المشتركة.

٦. التأكيد على العامل الثقافي كونه اداة مهمة لنشر القيم والمعايير الاخلاقية على المستوى الدولي مما يمنع مخاطر الحروب والصراعات.

يتضح من خلال دراسة التأصيل النظري لمفهوم الاخلاق الدولية في النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية ان هنالك اختلاف بينهما في مسالة توظيف الاخلاق في السياسة الدولية وفي تحليل النزاعات، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المقارنة بينهما وكما هو موضح في الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

مقارنة لقضية الاخلاق في الممارسة الدولية بين النظريتين الواقعية والليبرالية

ت	موضوع المقارنة	النظرية الواقعية	النظرية الليبرالية
١	النظرة لموضع الاخلاق كممارسة	الاخلاق حالة نسبية وهي تابعة للمصلحة الوطنية	الاخلاق ثابتة وهي تسبق المصلحة
٢	التدخل الانساني	هو حالة مرفوضة الا إذا كان يخدم المصلحة الوطنية	تأييد التدخل وخاصة اذا كان مبنيا على حماية حقوق الانسان
٣	المعايير الاخلاقية	هي مصلحة الاقوى	هي ثابتة ومن حق الجميع
٤	القانون الدولي	ملزم فقط إذا اقرته الدولة	ملزم للجميع حتى على القوى الكبرى
٥	المنظمات الدولية	اداة للدول الكبرى لتبرير مصالحها	طريق لبناء السلام والعدالة
٦	العقوبات الدولية	اداة ضغط سياسية لتحقيق اهداف المصلحة الوطنية	اداة لردع الانتهاكات الاخلاقية
٧	التعاون في البيئة العالمية	قضية ثانوية ومؤقتة قدر استمراره بتحقيق المصلحة وزيادة القوة	مسؤولية اخلاقية مشتركة بين جميع الدول

المصدر : الجدول من اعداد الباحث

المبحث الثاني

مظاهر الازمة الانسانية في غزة وتحديات الالتزام الاخلاق الدولية

تعد الازمة في غزة اختبارا لمنظومة الاخلاق الدولية، فهي تمثل نموذجا معقدا لمعاناة المدنيين في النزاعات المسلحة، حيث انعكست اثارها على مختلف جوانب الحياة الاساسية، كما تثير هذه الازمة اشكاليات قانونية واخلاقية من خلال تجاوز حدود استخدام القوة ومدى تناسبها مع التهديد من خلال القوة المفرطة. وهو ما سوف نوضحه من خلال المطلبين القادمين

المطلب الأول: الحرب على غزة وانتهاك المعايير الاخلاقية

ان الصراع الموجود في فلسطين الان يمتد في جذوره لأكثر من قرن من الزمان، ففي عام ٢٠١٧ ارسل وزير خارجية بريطانيا في حينها ارثر بلفور رسالة الى ليونيل والتر روتشيلد زعيم الجالية اليهودية في بريطانيا اعرب فيها عن دعم حكومة بريطانيا لإقامة وطن قرمي لليهود في فلسطين، وقد مرت تلك الفترة حتى عام ١٩٤٨ بالعديد من الاحداث كان فيها انتهاك المعايير الاخلاقية ابرز ما ميزها من خلال استهداف الوجود الفلسطيني، وشهدت الفترة من عام ١٩٤٧ حتى حرب غزة تشرين الاول ٢٠٢٣ سلسلة من القرارات الدولية اضافة الى ٣حروب رئيسة شاملة في عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ و١٩٧٣، مرورا بسلسلة من الاتفاقيات التي اثرت على شكل الصراع، اما حركة حماس فقد ظهرت بعد الانتفاضة الفلسطينية الاولى، وبعد الانسحاب (الاسرائيلي) واخلاء المستوطنات لتنفيذ خطة فك الارتباط التي وضعها شارون بعد ان اصبحت غزة عبئا ثقيلا على (اسرائيل)، وفي عام ٢٠٠٦ فازت حماس بأغلبية الاصوات في الانتخابات البرلمانية، ودخلت الحركة في صراع على السلطة مع حركة فتح (بقعوني، ٢٠٢٤) [١].

وبعيدا عن الدخول في الارث التاريخي للصراع ضد الاحتلال (الإسرائيلي) لكن ما يمكن قوله انه في كل مراحل الصراع والحروب التي حدثت كان هنالك انتهاك اسرائيلي للمعايير الاخلاقية والقوانين الدولية من خلال سلسلة من عمليات القتل والاسر والتهجير. اما مع حركة حماس والتي وصلت الى السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٦ من خلال فوزها بالانتخابات التشريعية فقد خاضت (اسرائيل) ٤ حروب ضدها ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، واخيرا ٧ / تشرين الاول ٢٠٢٣، ومن بين الحروب الثلاث لم تشن (اسرائيل) هجوما بريا الا في اثنين منها بهجمات برية محدودة طبقت فيها قواعد اللعبة الغير صفرية فلم تك تسعى الى القضاء النهائي على حماس، كما ان كل المعارك السابقة بلغت خسائرها البشرية ٤٠٠ فلسطيني معظمهم من المدنيين ومقتل ١٠٠ جندي (إسرائيلي) (Wispelwey et al., 2024, 1-4).

[١] للمزيد من التفاصيل عن الحركة وصعودها السياسي ينظر: المرجع نفسه.

لقد وصف الكاتب الامريكي انتوني كوردسمان غزة بانها اشبه بالسجن المفتوح مع اقتصاد قابل للانهيار وتصعيد (اسرائيلي) عسكري ومدني باتجاه استهداف اهل غزة، وبدا واضحا ان هدف (اسرائيل) لن يتضمن احتواء الحرب بقدر ما يكون تحديد اهداف جديدة تتضمن نقل الفلسطينيين الى سيناء واعادة ضم غزة، لان الرؤية الاسرائيلية الجديدة انه حتى لو تم القضاء على اسرائيل فان هنالك تهديد أكبر سيظهر مكانها (Cordesman, 2024).

أن القيمة الأخلاقية لأفعال الدول تقاس بتحديد نتائجها. وبالتالي، تصنف الأفعال التي تلحق أضرارا بالآخرين على أنها غير أخلاقية. أن الاخلاق العالمية تقوم على التعاطف مع معاناة الآخرين والرغبة في التصرف بطريقة تتجنب إلحاق الأذى بالكائنات الحية الواعية. وعند مراجعة ما فعلته (اسرائيل) في غزة يتبين الاتي:

١. الافراط في استخدام القوة كاستراتيجية:

ان استخدام (اسرائيل) القوة ضد المدنيين لم يكن حدثا جديدا افرزته حرب ٢٠٢٣ بقدر ما هو استراتيجية منهجية في كل الحروب، وحتى في إطار قواعد الاشتباك للجيش (الاسرائيلي) فإنها تحدد بعدم استخدام القوة ضد البنى التحتية المدنية الا اذا سببت تهديدا مباشرا، ويصف احد الجنود (الإسرائيليين) قواعد الاشتباك الجديدة بالقول بانه ((في السابق كان الهدف شخصا محددا حتى لو كان ذلك يعني وجود ضحايا ابرياء، لكن الان يمكننا قتل العشرات من اجل سائق واحد يشتبه بارتباطه بحماس))، كما ان قواعد الاشتباك يتم نقلها شفويا الى القادة الميدانيين وبالتالي يكون لكل قائد تفسيره الخاص (Ziv, 2024).

كما شهدت حرب ٢٠٢٣ تحديد مناطق يسمح بها باستخدام كل انواع واشكال القوة المتاحة وهي ما تم تسميتها (القطاعات المعقمة) وهي مناطق يسمح بها بإطلاق النار دون أي تحذير، ان هذه الاجراءات اضافة لانتهاكها القانون الدولي الانساني فإنها تنتهك القانون العسكري (الاسرائيلي) نفسه، وقد بلغت الخسائر في صفوف الفلسطينيين مستويات عالية جدا تقدر بين ٧٥-٨٦ الف ضحية و١٦٠ الف جريح وهي ارقام تظهر العنف الهائل الذي تم استخدامه مع وجود ٢٠ الف طفل تم قتلهم ويبلغ عدد المقاتلين من حماس ضمن هذه الاحصائية ٨-١٢ الف مقاتل، أي ان نسبة المدنيين هي ٥ الى ٦ من الضحايا فيما تبلغ نسبة الجرحى من المدنيين حوال ٤٠٪ بينهم ٢٠ الف طفل ، وتظهر هذه الارقام ان النزاع قد اسفر عن خسائر بشرية كبيرة اضافة الى اعداد الجرحى (Acosta et al., 2025) .

٢. التهجير القسري

اشار تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس الى ان الممارسات (الاسرائيلية) ادت الى تهجير قسري لأكثر من ٩٠٪ من سكان غزة حوالي (١,٩) مليون نسمة، مع اعلان مستمر بوجود نية لطردهم نهائيا والتي تمثلت بإنشاء مناطق عازلة وممرات امنة لا يستطيع المدني من العودة الى مكانه التي غادرها اثناء

الحرب، وان هذه الممارسات فيها انتهاك للمعايير القانونية الاخلاقية و اخلاقيات الحروب، ويتركز سكان غزة حاليا في جنوب القطاع في مناطق يفترض انها اكثر امنا وهي مناطق ساحلية ضيقة في الجنوب الغربي من القطاع، لكن حتى هذه المنطقة تتعرض للقصف المستمر مع وجود كثافة سكانية عالية ووجود مئات الالاف بلا مأوى حقيقي، وعمليا لا يوجد أي طريق للخروج من المناطق الشمالية وحتى لو ارادت العوائل النزوح فان تكلفة الرحلة تبلغ بمتوسط ١٣٠٠ دولار امريكي للفرد الواحد، كما ان عملية الانتقال لم توفر للمدنيين الامن والملاذ الذي يبحثون عنه سواء في طريق الرحلة او مكان الوصول (Human Rights Watch, 2024)

٣. تجويع السكان:

بعد الهجوم الذي قامت به حركة حماس انهار الاقتصاد في غزة وترافق ذلك مع فرض (اسرائيل) حصارا كاملا على المساعدات التي تدخل اليها، واصبح الاعتماد الرئيسي للسكان للحصول على ما يحتاجونه للبقاء على الحياة هو ما يقدم من مساعدات انسانية، ولقد قدرت حاجة غزة الى ما بين (٦٠) الف الى (٦٢) الف طن متري من المساعدات الغذائية شهريا لتلبية الحد الادنى وفقا لتقديرات برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الاغذية والزراعة (World Food Programme, 2025)، وحسب تقرير المنظمة لا يمكن للزيادات المفاجئة ان تحل محل الوصول الشهري المنتظم والذي تعطل بسبب سياسات المنع (الاسرائيلية) حيث تؤكد المنظمة على التدفقات الغذائية الثابتة والمستدامة. ورغم حالة التذبذب وعدم ثبات ادخال وتنفيذ برنامج المساعدات الا ان العمليات الانسانية في غزة اعتمدت على نظام المساعدات بقيادة الأمم المتحدة، حيث تقاسم مكتب تنسيق الشؤون الانسانية اوتشا ووكالة الاونروا تنسيق وتسليم المساعدات وقدمت منظمة الصحة العالمية وبرنامج الاغذية العالمي واليونسيف دعما اضافيا، ومع فرض (اسرائيل) للحصار الكامل في اذار ٢٠٢٥ ومنع موظفي الامم المتحدة من الدخول انهار نظام المساعدات بالكامل وسبقه حظر لوكالة الاونروا في بداية كانون الثاني ٢٠٢٥ تحت ادعاء توغل تنظيم حماس اليها .(Kwoska, n.d.)

ان نقطة التحول الرئيسة كانت بتأسيس مؤسسة غزة الانسانية في ١١ تشرين الثاني/ اكتوبر ٢٠٢٥ بدعم من الولايات المتحدة التي دعمتها بمنحة ٣٠ مليون دولار امريكي عن طريق USAID و(اسرائيل) والتي حاولت من خلالها اعادة تحسين صورتها امام الرأي العام العالمي والدولي بعد انتهاكها لجملة من المعايير الاخلاقية وقد تم تأسيس هذه المؤسسة في مدينة ديلاوير الامريكية وبدأت اعمالها في حزيران ٢٠٢٥ حيث (United Nations Human Rights Experts, 2025):

- افتتحت المؤسسة فرعا لها في شباط ٢٠٢٥ لكن السلطات السويسرية اغلقته في ٢ حزيران من نفس العام لعدم استيفائه للشروط.

– اتهمت المؤسسة من قبل مسؤولي الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتسييس المساعدات واستخدامها كسلاح ضد المدنيين من خلال اجبارهم على الادلاء بمعلومات تخص الحرب، واصبحت نقاط التوزيع مصائد للموت أكثر من ان تكون مكانا لدعم الحياة.

وقد انشأت (اسرائيل) نقاط توزيع عسكرية بدأت في نهاية شهر تموز عام ٢٠٢٥ بعد ازدياد الضغط الدولي، ورغم ان مؤسسة الغذاء العالمية هي من تقوم بعمليات التوزيع لكن الاشراف الكامل هو بيد (اسرائيل) وقد قلص هذا النظام نقاط توزيع المساعدات من ٤٠٠ نقطة الى ٤ مواقع فقط، ولقد وصفت منظمة اطباء بلا حدود نظام ايصال المساعدات بانه عملية قتل مدبر (Médecins Sans Frontières, 2025) .

وفي ٢٢ اب/ أغسطس ٢٠٢٥ أكد التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) ان غزة تعاني من مجاعة وفقا لتحقق المعايير الثلاث الرئيسية في غزة والتي تحدد بـ (Integrated Food Security Phase Classification, 2025) :

- نقص الغذاء الشديد: ويتحقق بوجود معاناة ٢٠٪ على الاقل من الاسر من نقص حاد في الغذاء وهو رقم اقل بكثير من معاناة سكان غزة
- سوء التغذية الحاد: ويتحقق هذا المؤشر في وجود معاناة أكثر من ٣٠ % من الاطفال من حالة نحافة مفرطة ولقد وصلت هذه النسبة الى حوالي ٥٥٪ في غزة.
- ارتفاع معدل الوفيات: وهذا المؤشر يحدد وفاة شخصين بالغين و٤ اطفال من كل ١٠ الاف شخص يوميا بسبب نقص الطعام او الامراض المصاحبة له، وفي غزة كانت الارقام التي ذكرناها اعلاه تفوق هذا العدد.

ورغم رفض (اسرائيل) لهذا التقرير الا انه يثبت انتهاكا لكل الاخلاق الدولية والمعايير والقانون الدولي الانساني حيث تم استخدام الجوع كسلاح ضد المدنيين العزل، مع اضعاف متعمد لدور الامم المتحدة، وكذلك تحويل صندوق المساعدات العالمي الى جهد اسرائيلي وتفكيك نظام مساعدات الامم المتحدة.

٤- **استهداف نظام الرعاية الصحية** : يعاني النظام الصحي في غزة من انهيار كامل بعد استهدافه من قبل القوات (الاسرائيلية) ووفقا لتقرير لمنظمة الصحة العالمية فلقد تضررت (٩٤٪) من مستشفيات غزة و وان ما بقي من مؤسسات صحية تعمل خارج حدود طاقتها بمئات الاضعاف، واضافة الى التدمير يمنع الحصار (الاسرائيلي) على غزة من وصول الادوية والمستلزمات الطبية والذي ادى الى نفاذ (٦٠٪) من الادوية الحيوية و ٧٥٪ من المواد الاستهلاكية، مع حدوث استهداف مباشر للمستشفيات، كما عانى الكادر الصحي من خسائر فادحة فقد قتل ما لا يقل عن ٥٤٠ من العاملين في المجال الطبي، كما عانى الكادر من الجوع والجفاف وقلة النوم . لقد دفعت هذه الاحداث مدير منظمة الصحة العالمية تيدروس

ادهونام دعوته لوضع حد للهجمات على المستشفيات في غزة والحاجة الى الوصول الفوري للرعاية الصحية وعدم تحويل المستشفيات الى ساحات قتال ودعا الى ضرورة تحرك المجتمع الدولي لحماية المرافق الصحية في غزة (World Health Organization, 2025).

وبحسب احصائية صادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية في ٣ أيار/ مايو ٢٠٢٦ فقد تم نفاذ (٨٦٪) من المكونات المختبرية الخاصة بالفحوصات الطبية والتشخيص وعمليات نقل الدم، كما بلغ النقص في الادوية الاساسية في نيسان ٢٠٢٦ حوالي (٦٠٪) (Hijazi, 2026).

لقد كشفت الحرب على غزة وجود ازمة اخلاقية عميقة في بنية النظام الدولي حيث ادى الاستخدام المفرط للقوة واستهداف البنية التحتية والتحكم بالمساعدات لتحقيق اغراض امنية الى تقويض كامل لمبادئ القانون الدولي الانساني، وقد اظهرت الاحداث الميدانية الحجم الكبير للانتهاكات المرتبطة بحماية المدنيين وسلبهم ابسط حقوقهم في الغذاء والدواء والامان، وهو ما عكس بشكل كبير تراجع الالتزام بأخلاقيات الضرورة العسكرية، كما مثل استهداف المستشفيات والكوادر الطبية تحديا مباشرا للقيم العالمية والشرعية الاخلاقية ، كما كشفت هذه الحرب عن اتساع الفجوة بين الاخلاقيات الدولية والقوانين الدولية وبين القدرة الفعلية الحقيقية على فرض الالتزام بها اثناء النزاعات المسلحة وهو ما ظهر بشكل واضح بحرب غزة، وبالتالي فان استمرار هذه الانتهاكات دون وجود مسائلة للطرف المنتهك عن جرائمه سيؤدي بشكل حتمي الى اضعاف مكانة الاخلاق الدولية وتحويل القانون الدولي الانساني الى إطار انتقائي بخضع لتوازنات القوى اكثر من خضوعه لمبادئ العدالة والانسانية

المطلب الثاني: تحديات تطبيق المعايير الاخلاقية في الازمات الدولية

أولا: ازدواجية المعايير

لقد اصبحت المعايير المزدوجة مفهوما راسخا في الخطاب السياسي كما باتت القدرة على اضفاء معاني متعددة للحدث جزء لا يتجزأ من التعامل الدولي مع الازمات، فالدول نفسها تدين حدثا وتدعم حدثا وتقف على الحياد ازاء حدث وقد تتشابه الاحداث الثلاث بوقائعها واليات مجابهتاها لكن سلوك الدولة ورد فعلها يختلف، وان هذه الاختلافات في المواقف بين الدول يصعب التوصل الى توحيد وتوافق الآراء لأن الدول تقييم الاحداث وتستجيب لها بناءً على مصالحها واهدافها السياسية حتى لو تعارضت هذه التقييمات مع المعايير القانونية وقواعد الاخلاق الدولية.

لقد كانت هنالك الكثير من الممارسات التي عكست ازدواجية في المعايير للتعامل مع الانتهاكات التي تحدث في غزة، ففي المانيا تم ربط أي انتقاد يوجه (لإسرائيل) واستخدامها المفرط للقوة بمعاداة السامية، كما قامت الحكومة الالمانية بترحيل عدد من المشاركين في مؤتمر للجمعية الفلسطينية في نيسان ٢٠٢٤ ووقف البث المباشر للمشاركين ومنهم الجراح البريطاني الفلسطيني غسان ابو ستة والذي عمل في

مستشفيات غزة وكان المؤتمر مخصص للتحدث عن الكارثة الانسانية في غزة في مقابل دفاع كامل عن (اسرائيل) وسياستها في استخدام القوة (سي إن إن العربية، ٢٠٢٦).

كما يمكن ملاحظة الموقف الامريكي بالتنديد بروسيا لقتلها المدنيين بشكل عشوائي في الحرب مع اوكرانيا بينما لاقت الحملة (الاسرائيلية) دعما كبيرا من الولايات المتحدة، وقد ربط الرئيس الامريكي السابق جورج بايدن بين دعم الولايات المتحدة لأوكرانيا و(اسرائيل) بوصفه ان كلا البلدين ديمقراطيتان تحاربان عدوا مصمما على القضاء عليهما تماما، وكان ولا يزال هناك اصرار من الولايات المتحدة على ذكر حق (اسرائيل) فيما تسميه الدفاع عن النفس (Ukrainska Pravda, 2023).

مثلما احتلت روسيا اراضي اوكرانية هكذا فعلت (اسرائيل) تجاه غزة لكن معايير التعامل مختلفة وكأن الاحتلال لا يعد امرا مرفوضا عندما يكون المحتلون في جانبك، كما ان الولايات المتحدة نفسها دخلت واختطفت رئيس دولة واحالته الى محاكمها الخاصة وهو ما فعلته في فنزويلا، بينما هي نفسها ادانت ما قامت به حماس، وبمقارنة التناسب في الفعل فان التعامل مع الحالات التي ذكرت تؤكد غياب المعايير الموحدة في قياس الفعل ومردوده، ويمكن توضيح هذه ازدواجية المعايير الاخلاقية حسب الجدول ادناه.

جدول رقم (٢) الازدواجية في المعايير الاخلاقية

ت	اوجه المقارنة	الغزو الروسي لأوكرانيا شباط ٢٠٢٢	الحرب (الاسرائيلية) على غزة تشرين الاول ٢٠٢٣
١	الوصف الدولي	غزو لدولة ذات سيادة	حسب الراي الغربي الذي صدر بعد الاحداث حيث اعتبر ما تقوم به (اسرائيل) بانه (رد عسكري مشروع) على تهديد أمني
٢	سرعة التعامل مع الحالة في الامم المتحدة	اذار ٢٠٢٢ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة -ES٢٠٢٢/١/١١ ادان روسيا بأغلبية ١٤١ ضد ٥ اصوات	قرار مجلس الامن ٢٧٢٨ اذار ٢٠٢٤ والذي طالب بوقف إطلاق فوري للنار، واعتمد ب ١٤ صوتا وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت
٣	العقوبات الدولية	عقوبات اقتصادية من الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة	لا توجد عقوبات دولية على (اسرائيل)
٤	المساعدات العسكرية	أكثر من ٦٠ مليار دولار مقدمة كأسلحة	١٤ مليار دولار كدعم عسكري مع استمراره
٥	معدل الوفيات اليومي	٩ ،٤٣	٢٥٠
٦	التعامل مع قضية النزوح	استقبلت اوربا ٤ ملايين لاجئ اوكراني	رفض دخول اللاجئين الى دول الجوار وقيود كبيرة على حركة النزوح الداخلي

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

ويتضح لنا من خلال الجدول اعلاه ان هنالك معايير مزدوجة بالتعامل مع الاحداث رغم تشابه وقائعها ويمكن تحديدها بالاتي:

- تم فرض عقوبات شاملة على روسيا في حين كان اقصى ما تعرضت له (اسرائيل) هو انتقاد على استخدام القوة المفرطة وبعض القيود على توريد السلاح من عدد من الدول.
- الامم المتحدة استطاعت من خلال الجمعية العامة التعامل مع الحرب الاوكرانية خلال اقل من شهر، بينما احتاجت لـ٦ اشهر صدر فيها ٣ قرارات لمجلس الامن تخللها الكثير من الانتهاكات حتى صدور القرار ٢٧٢٨ .
- وفي قضية النزوح تم تسهيل عملية الانتقال من اوكرانيا الى اوروبا بالنسبة للمدنيين بمقابل قيود كبيرة على انتقال المدنيين في غزة.

ويمكن تلمس مثل هذه الازدواجية ايضا في عملية المقارنة بين عملية حماس (عاصفة الاقصى) والعملية الامريكية في فنزويلا؛ فمن حيث الازدواجية القانونية فان المجتمع الدولي قد ادان بشكل عاجل عملية حماس، بينما لم يكن هنالك ردود قانونية تجاه العملية الامريكية ضد الرئيس الفنزويلي، كما تم تصنيف عملية حماس بانها فعل ارهابي، في مقابل الوصف الامريكي لعمليته في فنزويلا بعملية أنفاذ القانون.

يمكن القول انه من خلال المقارنة فان المعايير الاخلاقية في السياسة الدولية لا تطبق بصورة متساوية، بل انها تخضع لعوامل القوة والنفوذ والمصلحة الدولية، وبالتالي فإننا نستطيع ان نميز من خلال الازمات إذا كانت هنالك قدرة حقيقية للمجتمع الدولي لتطبيق المبادئ الاخلاقية بصورة عادلة او انتقائية، لان استمرار التفاوت في الاستجابة للازمات سوف يؤدي الى تقليل الثقة وتأكل للشرعية الاخلاقية.

ثانيا: أنفاذ القانون

يعد انفاذ القانون ووجود اجراءات رادعة واحدة من الاليات التي يتم استخدامها في حالة وجود انتهاك للمعايير الاخلاقية، وبما ان الامم المتحدة تعد المنظمة التي ألقي على عاتقها حفظ السلم والامن الدوليين فسنتناول كيفية تعاملها مع ازمة غزة، فلقد تعاملت الامم المتحدة مع الهجوم (الاسرائيلي) على غزة من خلال مجموعة من الاليات القانونية والمؤسسية مع وجود عقبات سياسية كبيرة قللت من دورها ويمكن ادراجها بالشكل الاتي:

اصدر مجلس الامن عددا من القرارات الخاصة بالحرب التي ابتدأت بالقرار رقم ٢٧١٢ في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٢٣ بموافقة ١٢ عضوا وامتناع الولايات المتحدة وروسيا عن التصويت، حيث صدر بعد فشل ٥ مشاريع لإصدار قرار يخص الاحداث في غزة والذي تضمن امتثال كل الاطراف

لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الانساني، واقامة هدن وممرات انسانية عاجلة في كل غزة، فضلا عن الافراج الفوري وغير المشروط عن كل الاسرى .ودعوته جميع الاطراف عن الامتناع عن حرمان المدنيين في قطاع غزة من الخدمات الاساسية والمساعدات الإنسانية (United Nations Security Council, 2023) .

وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣ صدر قرار مجلس الامن رقم (٢٧٢٠) بتأييد (١٣) دولة وامتناع الولايات المتحدة وروسيا عن التصويت، وبررت ممثلة الولايات المتحدة عدم التصويت كون القرار لم يتضمن ادانة لحماس، فيما اعتبرت روسيا انها امتنعت عن التصويت لان هنالك ابتزاز فاضح ومجرد من المبادئ يعكس الازدراء بمعاناة الفلسطينيين وامالهم في ان يضع المجتمع الدولي حدا لها، وفي كلا الموقفين نلاحظ ان مندوبي الطرفين حاولا ان يسوقا الرفض استنادا للمعايير الاخلاقية حسب ما تراها كل دولة. وأبرز ما جاء في القرار هو: التأكيد على التزامات الاطراف بالقانون الدولي والقانون الدولي الانساني والالتزام بتقديم المساعدة الإنسانية، مع التأكيد على استخدام كال الامكانات وجميع الطرق بما في ذلك المعابر لضمان وصول المساعدات، مع مطالبة الامين العام بتعيين كبير لمنسقي الشؤون الانسانية واعادة الاعمار يكون مسؤولا تنسيق ورصد جميع شحنات الاغاثة الانسانية. وان يتم تعيينه على وجه السرعة وتوفير الوقود لغزة بما يفي بالاحتياجات الانسانية، ولقد عين الامين العام الهولندية سيغريد كاغ كبير منسقي الشؤون الانسانية واعادة الاعمار في غزة في ٢٠٢٢/١٢/٢٦ (United Nations Security Council, 2023).

وفي ٢٥ اذار/ مارس ٢٠٢٤ أصدر مجلس الامن القرار رقم (٢٧٢٨) والذي صوتت عليه (١٤) دولة وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت وأبرز ما جاء فيه هو الدعوة الى وقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان تحترمه جميع الاطراف بما يؤدي الى وقف دائم ومستدام، والتشديد على الحاجة الملحة الى توسيع تدفق المساعدة الانسانية الى المدنيين في قطاع غزة بأكمله، ورفع جميع الحواجز التي تحول دون تقديم المساعدات الانسانية على نطاق واسع (United Nations Security Council, 2024).

كما أصدر مجلس الامن القرار رقم (٢٧٣٥) في ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٢٤ والذي قدمته الولايات المتحدة وأبرز ما جاء فيه هو دعوة حركة حماس الى قبول اتفاق وقف إطلاق النار مع اشارته لقبول (اسرائيل) به، وايضا دعا القرار الى تقديم اقتراح لعقد اتفاق من ٣ مراحل لإيقاف القتال، والتأكيد على التوزيع الامن والفعال للمساعدات الإنسانية (United Nations Security Council, 2024).

وأصدر مجلس الامن القرار رقم ٢٨٠٣ في تشرين الثاني ٢٠٢٥ بتأييد ١٣ عضوا وامتناع الصين وروسيا عن التصويت، حيث بررت روسيا رفضها لافتقار القرار للوضوح، وان عدم منح مجلس الامن دورا رقابيا لوقف إطلاق النار سيجعله اتفاقا هشا، فضلا عن فقرات خاصة بالهدنة في غزة حسب خطة ترامب

فان القرار أكد على ضمان تقديم المساعدات الانسانية دون اي عوائق (United Nations Security Council, 2025).

من الملاحظ ان كل قرارات مجلس الامن صدرت ضمن الفصل السادس التي ليس فيها اي قوة الزامية للتنفيذ بعدم خضوعها لوضع شروط عقابية على الطرف المخالف، لم تستطع كل القرارات التي صدرت في ايصال المساعدات حسب حاجة المدنيين ولازالت لحد الان هنالك معاناة حقيقية من قلة المساعدات، وبعيدا عن الاهداف السياسية، لكن بدا واضحا ان هنالك عجز في الامم المتحدة في وضع حد للانتهاكات التي تستهدف المدنيين في غزة، والعجز في حماية كوادر المنظمات الانسانية في تقديم خدماتها للمدنيين، وبالتالي كشفت الحرب والتعامل الدولي من خلال المنظمة الدولية عن ازمة حقيقية في مواجهة حالات الخرق للقيم الاخلاقية والقانونية في المجتمع الدولي من خلال غياب الارادة السياسية لتنفيذ القرارات مع استخدام الدول دائمة العضوية (الولايات المتحدة) لحق النقض ضد اي قرار لا يحمي حليفتها (اسرائيل) وبالتالي فان هذه الممارسات تحول القانون الدولي والقانون الدولي الانساني و حقوق الانسان وكل المعايير الاخلاقية من ادوات ضامنة للعدالة الى ادوات سياسية تستخدم لتوظيف الاخلاق عندما تتطابق المصالح معها وتهميشها عندما تتعارض معها،

ثالثا: صراع السرديات وازمة البنى التقليدية لصناعة الراي العام

يمثل الاعلام احد الوسائل المؤثرة والفاعلة في ادارة الحروب، فقد يشوه الاعلام الحقائق الموجودة على ارض الواقع، من خلال تشويه صور الضحايا وتبرير العنف وتسويق المعاناة على انها تحقيق للعدالة والمعايير الاخلاقية مما يشكل تحديا اخلاقيا للراي العام العالمي، ويؤثر بشكل كبير في تشكيل المواقف السياسية الدولية تجاه الصراع .ان محاولة السيطرة على التدفق المعلوماتي واحتكار رواية الاحداث فضلا عن تفعيل المنصات والفواعل الرقمية الذي اوجد ما يعرف بالمجتمع الرقمي العابر للحدود وبالتالي تسعى الدول المالكة للتكنلوجيا ولأدوات السيطرة الرقمية بإعادة تسويق الاحداث من خلال سرديات تعتمد خوارزميات منظمة للتأثير، وبالتالي ايجاد مبررات اخلاقية للانتهاكات التي تقوم بها.

تاريخيا يعد الصراع الفلسطيني –(الاسرائيلي) اطول صراع حصل على تغطية صحفية وكما هو معلوم فان أي حرب او صراع سيتضمن روايتين متنافستين على اقل احتمال وهو ما ينطبق على حرب غزة، حيث برز صراع لسرديتين احداهما اسرائيلية والاخرى فلسطينية. لقد ركزت السردية (الاسرائيلية) على قيام حماس باختطاف المدنيين وقتل الاطفال، ومع تصاعد الحرب توسع نطاق هذه السردية ليشمل تسويق نزوح (الإسرائيليين) من الشمال والجنوب وتصوير الجنود القتلى والضحايا جراء الهجمات الصاروخية لحماس، كما كان هنالك تأكيد اخر على معاناة المختطفين، ان الداعمين لهذه السردية كانوا اليهود الموجودين

في الخارج اضافة لهيمنة (اسرائيلية) على منظومة الخوارزميات على المنصات الاجتماعية حيث كانت تستهدف أي نشر بالضد منها باعتبار انه يحتوي على محتوى يشجع على العنف. وفي المقابل تركزت السردية الفلسطينية على ٥٨ عاما من الاحتلال (الاسرائيلي) وحصار غزة وحجم الدمار والنزوح الجماعي والمجاعة، والتي حظيت بدعم شعبي عربي وبعض الدعم الدولي وبالتأكيد هنالك فارق بين الداعمين للسردية (الاسرائيلية) والداعمين للسردية الفلسطينية، وبحسب وجهة النظر الخاصة فان السردية الفلسطينية، وبالتأكيد فان كل طرف كان يسعى الى اقناع المجتمع الدولي بكل مستوياته الرسمية وغير الرسمية بصحة سرديته. منذ اليوم الاول فان وسائل الاعلام الغربية ركزت بشكل كبير في المانيا بريطانيا فرنسا الولايات المتحدة ودول اخرى على صور القتلى (الاسرائيليين) واخذت هذه الصور طريقها الى وسائل التواصل الاجتماعي مع سؤال واحد للجمهور هل تدينون حماس؟ وكانت هذه خطوة باتجاه ايجاد مسوغ ((اخلاقي)) لعمليات القتل (الاسرائيلية) اللاحقة، فضلا عن ان طريقة الطرح هذه منعت أي تفسير للأسباب التي قادت لأحداث ٧/تشرين الاول بإخفاء متعمد لتاريخ القمع والاحتلال والفصل العنصري (الاسرائيلي). ومع تصاعد الازمة الاخلاقية في حرب غزة وصفت صحيفة نيويورك تايمز في تقرير استقصائي ان سبب ارتفاع الخسائر بين المدنيين في غزة يعود لعاملين: الاول استخدام قنابل تعود لحرب فيتنام قليلة الدقة والثاني: اعطاء امر شن الغارات الى ضباط برتب متوسطة صلاحية الموافقة على اعطاء الامر بتوجيه الضربات لأهداف يختارونها. ان ما جاء في الصحيفة الامريكية جاء من باب اعادة تشكيل صورة (اسرائيل) باعتبار ان ما جرى كان لأمر طارئ فرضته الحرب، لكنه في الوقت نفسه اوجد ثغرة اخلاقية كبيرة في العمليات وتنفيذها .(Leatherby, 2023)

ازاء التبريرات التي كانت تطلقها الصحافة ووسائل الاعلام الغربية كان في المقابل تصريحات للقادة (الإسرائيليين) اثناء الحرب تؤكد على الابادة فقد صرح رئيس وزراء (اسرائيل) بنيامين نتنياهو في خطابه يوم ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣: "يجب ان تتذكروا ما فعل العماليق بكم امحو ذكرى العماليق" (Lander, 2023) وتعهده بالانتقام من غزة فهو قد ربط الفكرة التوراتية بإبادة كاملة للعدو، ايضا كان هنالك تصريح وزير الدفاع يواف غالانت: "نحن نفرض حصارا كاملا على غزة لا كهرباء لا ماء لا طعام لا وقود كل شيء مغلق في غزة نحن نحارب وحوشا بشرية ونتصرف وفق ذلك" (International Court of Justice, 2023). بينما كان هنالك تصريح لوزير خارجية (اسرائيل) مفاده: "سنقاتل في غزة وسيتعين على جميع سكانها المغادرة" (International Court of Justice, 2023)، في حين صرح وزير المالية (الإسرائيلي) قائلا: "من الممكن احتلال غزة وتقليل عدد سكانها للنصف خلال عامين" (International Court of Justice, 2023). اما وزير التعليم فقد ذكر أنه: "لاحق لهم في الوجود لسنا بصدد مناقشة كيفية حدوث ذلك لكن يجب ابادتهم" (International Court of Justice, 2023)، ولم تحظ هذه

التصريحات باي تغطية أو تركيز اعلامي واعادة ترويجها كتصريحات تدعو لتنفيذ ابادة جماعية في غزة.

ان أبرز الملاحظات التي يمكن تحديدها في صناعة السرديات وتوجيه الرأي العام تتحدد بـ:

- وجود خلل في تصوير كلا الجانبين مع وجود تأطير وتفسير متباين لأفعالهم وضحاياهم ومطالبهم السياسية حيث كانت هنالك تباين في التغطية الاعلامية حيث اكدت قنوات مثل (CNN ، FOX NEWS، MSNBC) على موضوع (الحرب العادلة) التي تخوضها (اسرائيل) والذي مهد لتبرير الوسائل المستخدمة، كما تم اجراء مقابلات مكثفة مع المتحدث العسكري (الاسرائيلي)، والذي اوضح ان المستشفيات والمدارس والجامعات في غزة اهداف مشروعة، ورغم ان الحجج التي عرضها كانت ضعيفة الا ان تسويقها كان لصالح (اسرائيل) بوصفها اماكن تهديد محتملة ليس للقتال داخل غزة بل لأطلاق صواريخ تستهدف الداخل الإسرائيلي (Amnesty International, 2024).

- استخدام كلمة مجزرة وابادة جماعية بشكل مكرر لوصف الضحايا (الإسرائيليين)، واعتبار ما يجري في غزة هو نتاج استخدام المدنيين كدروع بشرية من حماس فضلا عن بث معلومات مضللة كما حدث مع موضوع الاطفال المقطوعين الرؤوس بإعلان العثور على (٤٠) طفلا مقطوع الرأس في كيبوتس كفار عزة ورغم استخدامها حتى من الرئيس الامريكي بايدن في خطابه بالبيت الابيض، الا ان موضوع الكشف عن عدم مصداقيته لم يأخذ نفس حيز نشر الخبر الاول. ونفس القصة تكررت مع موضوع الاغتصاب الممنهج والتي نقلتها قناة BBC (Al-Shebli et al., 2025, 7–8).

ان هذه المعلومات قد ساهمت بتأجيج الراي العام ضد حماس وسكان غزة ودفعت لمواقف دولية ساهمت بعملية تزييف اخلاقي للأحداث وبالتالي كانت مسؤولة بشكل او باخر عن الاف الضحايا من المدنيين الذين سقطوا في غزة، فضلا على ذلك فان هذه المعلومات قد انتشرت بشكل واسع بعد مشاركتها في مواقع التواصل الاجتماعي.

- تجاهلت وسائل الاعلام تاريخ العنف والاحتلال في فلسطين من خلال تأطيره بمعاهدات واتفاقيات السلام والتي كانت تضغط باتجاه تجريم كل من موجود في غزة بشكل مباشر او غير مباشر وتهميش الاسس التاريخية للصراع وحتى الحصار و تقييد التنقل المستمر منذ عام ٢٠٠٧ وان فشل وسائل الاعلام في الاعتراف بهذا التاريخ صور الصراع على انه اندلاع مفاجئ للعنف بدلا من كونه صراع مستمر بين قوة احتلال ومدنيين خضعوا لأطول حصار، فغزة لم تكن اكثر من سجن مفتوح تتحكم فيه (اسرائيل) في توفير متطلبات الحياة كما تحدده هي بحيث تمارس (اسرائيل) سيطرة اقتصادية وعسكرية كبيرة وبالتالي جردت القضية من اخلاقياتها، كما لم تسمح (اسرائيل) لأي صحفي بالوصول المستقل الى غزة على الرغم من منحها (٢٨٠٠) ترخيصا الا لعدد قليل بالدخول اثناء تواجد الجيش بعد موافقتهم على تقديم جميع المواد

والمقاطع المصورة للجيش الاسرائيلي لمراجعتها قبل النشر، وبالتالي خضعت عملية التغطية الصحفية لرقابة مشددة، وتم ابعاد كل القنوات والصحفيين الذين رفضوا العمل بهذا النظام (Veronese et al., 2026, p. 11).

- التحدي المرتبط بأخلاقيات الشهادة والصمت الدولي فالضحايا في غزة لم يكونوا يعانون فقط من العنف المباشر للإبادة التي يتعرضون لها بل ايضا من الخوف بتجاهل شهاداتهم وتحريفها امام الراي العام الدولي واستهلاكها اعلاميا، إذ يظهر هنا البعد الاخلاقي للازمة بعد نقل الصورة هل يقوم المجتمع الدولي بدور المتفرج والمستهلك للمعاناة ام يتحول الى دور الشاهد الاخلاقي الحقيقي، فالأزمة الاخلاقية الدولية لا تكمن فقط في وقوع الانتهاكات بل في تطبيع مشاهد العنف وتحويلها الى اخبار تفقد اثرها الإنساني (Bar-Tal, 2025, 5).

- ان التحدي الاخر المرتبط بالإعلام يرتبط بتحدي سياسات انتاج المعرفة فرواية الازمة لا تنقل بصورة حيادية بل انها تمر عبر مؤسسات اعلامية واكاديمية وسياسية تمتلك سلطة اي الاصوات يتم سماعها وايها تحجب، وهذا بالتأكيد خلق ازمة اخلاقية في النظام المعرفي الدولي إذ تختزل معاناة الشعوب بسرديات انتقائية تخدم موازين القوى والمصالح العالمية اكثر مما تخدم الحقيقة الإنسانية (Al-Najjar & Zaid, 2025, 4–7).

- التحديات الاخلاقية المرتبطة بالدبلوماسية الرقمية والتي كشفت عن وجود عدم مساواة رقمية وتحيز في ادارة المحتوى الرقمي واستخدام الذكاء الاصطناعي في توجيه السرديات وفبركة الاحداث والصور وعسكرة الفضاء الرقمي، ان ابرز التحولات التي كشفتها الحرب على غزة تتمثل في الدور المتزايد للخوارزميات الرقمية، فالمنصات الرقمية الكبرى تعتمد على انظمة الذكاء الاصطناعي في تصنيف المحتوى الاعلامي، فمن خلال حذفه او تقليل انتشاره، وهو ما يمنح الشركات التقنية سلطة كبيرة في التحكم بالمعلومات المتداولة عالميا. وقد ظهرت اتهامات متكررة لعدد من المنصات الرقمية بممارسة الرقابة الخوارزمية على المحتوى المتعلق بالحرب على غزة سواء عبر حذف المنشورات او تقييد الوصول اليها او تقليل انتشارها، وهو ما يثير اشكالية اخلاقية تتعلق بحرية التعبير وحق الوصول للمعلومات.

بالمقابل ركزت المنصات الداعمة لقضية غزة على البعد الانساني للحرب من خلال عرض صور الضحايا المدنيين ونسبة الدمار الذي لحق بالبنى التحتية، وهو ما عزز وجود خطاب اخلاقي قائم على حقوق الانسان، في المقابل ركزت المنصات الغربية الداعمة لـ (إسرائيل) على الجوانب الامنية والعسكرية وابراز السردية (الاسرائيلية) المتعلقة بحق الدفاع عن النفس وبالتالي تم تقديم الازمة ضمن إطار أمنى أكثر من كونه انسانيا. لقد استخدمت المنصات العربية مفردات الاحتلال– العدوان– المجازر، بينما استخدمت المنصات الغربية مفردات الهجمات المسلحة–الارهاب– العمليات الامنية، وهذا الاختلاف لم يكن مجرد

خلاف مهني بل انه حمل ابعادا اخلاقية وسياسية اثرت في تشكيل المواقف الدولية تجاه الازمة، فهنالك فرق بين ان تتم ادارة العملية بدافع عاطفي او بطريقة منظمة، لهذا عززت السرديات الرقمية لفترة ليست بقصيرة من تصوير الرد (الاسرائيلي) على انه دفاع عن النفس لا أكثر. كما تناقلت الكثير من المنصات وصف بلين ني غرالاي عضو الفريق القانوني لجنوب افريقيا لدى محكمة العدل الدولية الابادة الجماعية في غزة بقوله انها "اول ابادة جماعية في التاريخ يبث ضحاياها تفاصيل دمارهم في الوقت الفعلي في امل يائس لايزال عبئا بان يتحرك العالم" (International Court of Justice, 2024).

لقد اثبتت الحرب على غزة ان هنالك خللا في العلاقة بين منظومة الاخلاق الدولية والتطبيق الفعلي في الازمات فازدواجية المعايير ومصالح الدول وقوتها تأتي في المقام الاول، ان الاخفاق في تطبيق قواعد الاخلاق الدولية في العلاقات الدولية يجعل هذه القواعد وكأنها غير موجودة مع بقاء المسافة شاسعة جدا بين التنظير والاعتراف بوجودها وصياغتها على شكل قوانين دولية انسانية وبين واقع الممارسة الدولية، لم تك احداث غزة هي الاحداث الوحيدة التي حدث فيها انتهاكات كبيرة لمنظومة الاخلاق القيمية فسبقتها وتبعتها حروب واحداث متعددة لكن الاحداث في غزة حملت اصرارا على تجاهل كل الدعوات والقرارات والرأي العام العالمي وتحولت العلاقة الى صراع سرديات استخدم فيه الاخر ادوات مادية غير متكافئة تجعل من الحقائق مسألة نسبية اكثر مما تكون جريمة او اختراق للمنظومة العالمية للأخلاق، كما اثبتت الاحداث المتتابعة ان هذه المنظومة القيمية بحاجة الى اعادة نظر وتغيير مصادرها، وعدم الاعتماد على المصدر الغربي بحد ذاته ففي العالم اديان ومدارس فكرية متعددة، في نفس الوقت لن يكون بمقدور اي دولة تعاني من فارق قدرات في مواجهة تهديد لمصالحها ونفوذها من دولة او حلف اكبر ان تشعر ان منظومة انفاذ القانون على المستوى الدولي كمنظمات وهيئات دولية قادرة على حمايتها، وبالتالي تثبت الحاجة الى اصلاحها واعادة ضبطها لتحقيق السلم والامن الدولي والوصول الى عالم يسوده الاحترام المتبادل والالتزام بالقيم الاخلاقية المتفق عليها .

الخاتمة:

بعد انجاز بحثنا الموسوم بـ**(فلسفة الأخلاق والأزمات الدولية: دراسة في الابعاد الانسانية الدولية غزة انموذجا)** يمكن القول إن دراسة فلسفة الأخلاق في سياق الأزمات الإنسانية الدولية، مع التركيز على حالة غزة، تكشف عن *دلالات جوهرية* تتعلق بدور القيم والمعايير الأخلاقية في السياسة العالمية؛ فبينما تبرز الواقعية السياسية كحقائق للنظام الدولي *غير المستقر، وملامح للفوضى في العلاقات الدولية* وصراع المصالح، فإن تجاهل الأخلاق يفضي إلى **تقويض الشرعية الدولية** *واضعافها بالتوازي* مع تفاقم المعاناة الإنسانية. ومن هنا، يصبح إدماج الأخلاق في تحليل الأزمات وإيجاد حلول لها *ركيزة أساسية*، إذ إن التوازن

بين الواقعية السياسية والالتزام الأخلاقي هو الطريق الوحيد لبناء نظام عالمي أكثر إنسانية واستدامة. وبناءً على ذلك يمكن الإشارة إلى أهم النتائج والاستنتاجات التي خرج بها البحث كما يأتي:

أ. النتائج:

١. أظهر البحث أن المدرسة الواقعية فسرت بوضوح *اضطراب النظام العالمي، وغياب الاستقرار الدولي*، وهيمنة المصلحة الوطنية في صنع القرار على أية اعتبارات أو معايير أخلاقية.

٢. بينت حرب غزة أن **الانتهاكات الأخلاقية والمعايير المزدوجة** في التعامل مع الأزمات تؤدي إلى تكريس سرديات الصراع المستقبلي ومعالمه في ظل النظام الدولي أحادي القطبية.

٣. أوضحت الأمثلة التاريخية أن الأزمات الدولية لا يمكن حلها بالقوة وحدها، بل تحتاج إلى إدماج المعايير الأخلاقية في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية.

٤. كشف البحث أن الدول التي تتجاهل الأخلاق قد تحقق مكاسب قصيرة الأجل، لكنها تخسر الشرعية الدولية وتعرض أمنها للخطر على المدى الطويل.

ب. الاستنتاجات

١. الأخلاق ليست خياراً ثانوياً في السياسة الدولية، بل *عنصر لا غنى عنه*.

٢. المزج بين الواقعية والأخلاق هو السبيل الأمثل لتحقيق *نظام دولي أكثر عدالة، ويخلق بيئة سياسية دولية أكثر توازناً*.

٣. إن الشرعية الدولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالالتزام الأخلاقي، وتجاهل هذا البعد يعمّق الصراع ويضعف النظام الدولي، ويمهد لولادة صراعات كثيرة مستقبلا.

٤. إن السلام المستدام يتطلب قيادة تجمع بين حكمة الواقعيين وضمير الأخلاقيين، *والتوازن بين حسابات المصالح وروح العدالة*.

٥. الحل لا يكمن في التطرف الأخلاقي أو الاستبعاد المطلق، بل في **أخلاق مسؤولة** *(بديل: أخلاق متوازنة / قيم عملية واعية)* تدمج بين الواجب والفضيلة وتقيّم الآثار الجانبية لتجنب الكوارث.

٦. إن مأساة غزة تؤكد أن السلام في المنطقة لن يتحقق إلا عبر ضغط دولي فعّال على (إسرائيل) لضمان منح الشعب الفلسطيني حقوقه الأساسية، والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة تُنهي دوامة العنف وتفتح الطريق أمام سلام مستقر في المنطقة.

المصادر والمراجع

١. العربية

أبو هيف، ع. ص. (١٩٧٢). القانون الدولي العام. الإسكندرية: منشأة المعارف.

الياس، ج.، وستش، ب. (٢٠١٦). اساسيات العلاقات الدولية: ترجمة: محي الدين حمدي. دار الفرقد. دمشق.

الليثي، م. م. (٢٠٢٣). الاخلاق في السياسة الدولية: التنظير والتطبيق. مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، ٥١(٤)، ٢٤٤-٢٧٦. https://doi.org/10.34120/jss.v51i4.687

باوتشر، د. (٢٠١٣). النظريات السياسية في العلاقات الدولية. ترجمة: رائد القافون. المنظمة العربية للترجمة. بيروت.

بورتشيل وآخرون، س. (٢٠١٤). نظريات العلاقات الدولية. المركز القومي للترجمة.

بقعوني، ط. (٢٠٢٤). حماس صعود المقاومة الفلسطينية ومحاولات الاحتواء. ترجمة: وائل زيدان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت.

توفيق، س. ح. (٢٠١٧). العلاقات الدولية. دار عدنان للطباعة والنشر. بغداد.

توفيق، س. ع. (٢٠٢٢). النظام الدولي في النظرية والتطبيق: دراسة في حاضر ومستقبل العلاقات الدولية. دار المسلة للطباعة والنشر. بغداد.

جيراردیسوا. (٢٠١٤). دراسة في العلاقات الدولية: النظرية البيدولتية. ج٢. دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.

دن، ت. (٢٠٠٤). الواقعية في عولمة السياسة العالمية. مركز الخليج للأبحاث. دبي.

سرحان، ع. م. (١٩٩٣). العرب والمسلمون في ظل النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية وأثره على العالم العربي. دار النهضة العربية. القاهرة.

سي إن إن عربية. (٢٠١٦). الشرطة الألمانية توضح لـ CNNسبب إيقاف مؤتمر مؤيد للفلسطينيين في برلين. https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/04/13/german-police-stop-a-pro-palestinian-conference-in-berlin-for-breaching-conditions-of-the-event

شميث، ك. (٢٠١٧). مفهوم السياسي: ترجمة: سومر المير محمود. مدارات للأبحاث والنشر.

فيشر، د. (٢٠١٤). الاخلاقيات والحرب: هل يمكن ان تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين. ترجمة: عماد عواد. سلسلة عالم المعرفة (٤١٤). الكويت.

نائب، إ. ع. (٢٠١٨). مفهوم العدالة في النظرية الليبرالية المعاصرة: دراسة في الاتجاه الليبرتاري. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، ٧.(26)

٢. ترجمة المراجع العربية إلى الإنكليزية.

Abu Haif, A. S. (1972). *Public international law*. Alexandria: Manshat al-Maaref.

Elias, J., & Westch, B. (2016). *Essentials of international relations* (M. Hamdi, Trans.). Dar Al-Farqad. Damascus.

Al-Laithi, M. M. (2023). *Ethics in international politics: Theory and application*. *Journal of Social Sciences*, 51(4), 244–276. https://doi.org/10.34120/jss.v51i4.687

Boucher, D. (2013). *Political theories in international relations* (R. Al-Qafoun, Trans.). Arab Organization for Translation. Beirut.

Burchill, S., et al. (2014). *Theories of international relations*. National Center for Translation.

Baqouni, T. (2024). *Hamas: The rise of Palestinian resistance and attempts at containment* (W. Zaidan, Trans.). Institute for Palestine Studies. Beirut.

Tawfiq, S. H. (2017). *International relations*. Dar Adnan for Printing and Publishing. Baghdad.

Tawfiq, S. A. (2022). *The international system in theory and practice: A study of the present and future of international relations*. Dar Al-Masila for Printing and Publishing. Baghdad.
Gerardisua. (2014). *A study in international relations: The Bidoltian theory* (Vol. 2). Dar Ninawa for Studies and Publishing.
Dunn, T. (2004). *Realism in the globalization of world politics*. Gulf Research Center. Dubai.
Sarhan, A. M. (1993). *Arabs and Muslims under the new international order and international legitimacy and its impact on the Arab world*. Dar Al-Nahda Al-Arabiya. Cairo.
CNN Arabic. (2016). *German police explain to CNN the reason for stopping a pro-Palestinian conference in Berlin*.
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/04/13/german-police-stop-a-pro-palestinian-conference-in-berlin-for-breaching-conditions-of-the-event
Schmitt, C. (2017). *The concept of the political* (S. Al-Mir Mahmoud, Trans.). Madarat for Research and Publishing.
Fisher, D. (2014). *Ethics and war: Can war be just in the twenty-first century?* (I. Awad, Trans.). *World of Knowledge Series* (414). Kuwait.
Naeb, I. A. (2018). *The concept of justice in contemporary liberal theory: A study in the libertarian approach*. *Journal of Law College for Legal and Political Sciences*, University of Kirkuk, 7(26).

٣. المراجع الإنكليزية

Acosta, E., Basellini, U., & others. (2025). Accounting for uncertainty in conflict mortality estimation: An application to the Gaza War in 2023–2024. *Max Planck Institute*. https://doi.org/10.1186/s12963-025-00422-9
Al-Najjar, A., & Zaid, B. (2025). Western media's ethical collapse: silencing Gaza's voice. *Third World Quarterly*, 1–20.
https://doi.org/10.1080/01436597.2025.2552361
Al-Shebli, B., et al. (2025, October). Media coverage of war victims: Journalistic biases in reporting on Israel and Gaza. *arXiv*.
https://doi.org/10.48550/arXiv.2510.06453
Amnesty International. (2024, December 2). Israel/OPT: Amnesty International's research into Hamas-led attacks of 7 October 2023 and treatment of hostages (Public statement, Index: MDE 15/8803/2024). Amnesty International.
https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2024/12/MDE1588032024ENGLISH.pdf
Amstutz, M. R. (2025). *International ethics: Concepts, theories, and cases in global politics* (6th ed.). Bloomsbury Publishing. UK.
Bar-Tal, D. (2025, July 31). The told story of the Gaza war. *Waf World Affairs*, 188(3). Wiley Online Library. https://doi.org/10.1002/waf2.70005
Cordesman, A. H. (2024). Gaza: Why the war won't end. *Center for Strategic and International Studies (CSIS)*. https://www.csis.org/analysis/gaza-why-war-wont-end
Evans, G. (2016). Values and interests in foreign policy making. *Simons Papers in Security and Development*, No. 53/2016. Simon Fraser University.
https://summit.sfu.ca/_flysystem/fedora/sfu_migrate/16517/SimonsWorkingPaper53.pdf
Finnemore, M. (1996). *National interest in international society*. Cornell University Press.
Hijazi, M. (2026, May 6). Medicine shortages amid siege leave people in peril in Gaza. *Countercurrents*. https://countercurrents.org/2026/05/medicine-shortages-amid-siege-leave-people-in-peril-in-gaza/
Human Rights Watch. (2024, November 14). Hopeless, starving, and besieged: Israel's forced displacement of Palestinians in Gaza. Human Rights Watch.
https://www.hrw.org/report/2024/11/14/hopeless-starving-and-besieged-israels-forced-displacement-palestinians-gaza

Integrated Food Security Phase Classification. (2025). Gaza Strip: Acute food insecurity situation for 1 July–15 August 2025 and projection for 16 August–30 September 2025. IPC. https://www.ipcinfo.org

International Court of Justice. (2023). *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel)*, General List No. 19. International Court of Justice. https://www.icj-cij.org/case/199

International Court of Justice. (2024, January 11). *Public sitting held on Thursday 11 January 2024, at 10 a.m., at the Peace Palace, President Donoghue presiding, in the case concerning Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel), Document No. 192-20240111-ORA-01-00-BI*. International Court of Justice.

Kwoska, E. (n.d.). *Securitizing UNRWA: A discourse-historical analysis of Israeli leaders' discourse on UNRWA* (Unpublished master's thesis). Lund University.

Lander, N. (2023, November 3). The dangerous history behind Netanyahu's Amalek rhetoric. *Mother Jones*. https://www.motherjones.com/politics/2023/11/benjamin-netanyahu-amalek-israel-palestine-gaza-saul-samuel-old-testament/

Leatherby, L. (2023, November 25). Gaza civilians, under Israeli barrage, are being killed at historic pace. *The New York Times*. https://www.nytimes.com/2023/11/25/world/middleeast/israel-gaza-death-toll.html

Médecins Sans Frontières. (2025, August 7). *This is not aid. This is orchestrated killing* [Report]. Médecins Sans Frontières. https://www.msf.org/this-not-aid-orchestrated-killing

Meiser, J. W. (2017). Liberalism. In *International Relations Theory*. International Relations Publishing. Bristol, England.

Rahdan, M. (2014). Ethics in international relations. *Indian Journal of Scientific Research*, 7(1).

Steans, J., & others. (2010). *An introduction to international relations theory: Perspectives and themes* (3rd ed.). Pearson.

Ukrainska Pravda. (2023, October 20). Both Hamas and Putin share common goal to destroy neighbouring democracy. *Ukrainska Pravda*. https://www.pravda.com.ua/eng/news/2023/10/20/7424922/

United Nations Human Rights Experts. (2025, August 5). *UN experts call for immediate dismantling of Gaza Humanitarian Foundation.* United Nations. **https://www.un.org/unispal/document/un-experts-call-for-immediate-dismantling-of-gaza-humanitarian-foundation**

United Nations Security Council. (2023, October 15). Resolution 2712 (2023). United Nations. https://undocs.org/S/RES/2712(2023)

United Nations Security Council. (2023, December 22). Resolution 2720 (2023). United Nations. https://undocs.org/S/RES/2720(2023)

United Nations Security Council. (2024, March 25). Resolution 2728 (2024). United Nations. https://undocs.org/S/RES/2728(2024)

United Nations Security Council. (2024, October 30). Resolution 2735 (2024). United Nations. https://undocs.org/S/RES/2735(2024)

United Nations Security Council. (2025, November 17). Resolution 2803 (2025). United Nations. https://undocs.org/S/RES/2803(2025)

Veronese, G., et al. (2026, April). To speak while others are silenced: Ethical witnessing in Gaza under genocidal violence. *Human Arenas*. Advance online publication. https://doi.org/10.1007/s42087-026-00605-2

Vranes, E. (2006). The definition of norm conflict in international law and legal theory. *European Journal of International Law*, 17(2), 395–418. https://doi.org/10.1093/ejil/chl002

Williams, R. (2006). Just war theory and the principle of just peace. *International Studies Perspectives*, 7(4).

Wispelwey, B., Mills, D., Asi, Y. M., Hammoudeh, W., Kunichoff, D., & Ahmed, A. K. (2024). Civilian mortality and damage to medical facilities in Gaza. *BMJ Global Health*, 9, e014756. https://doi.org/10.1136/bmjgh-2023-014756

World Food Programme. (2025, July 27). WFP statement on Gaza. *World Food Programme*. https://www.wfp.org/news/wfp-statement-gaza-july-27-2025

World Health Organization. (2025, May 22). Health system at breaking point as hostilities further intensify in Gaza, WHO warns. *World Health Organization*. https://www.who.int/news/item/22-05-2025-health-system-at-breaking-point-as-hostilities-further-intensify--who-warns

Ziv, O. (2024, July 8). "I'm bored, so I shoot": The Israeli army's approval of free-for-all violence in Gaza. *Britain Palestine Project*. https://britainpalestineproject.org/im-bored-so-i-shoot